جامعـــــة قاصـــــدي مرباح ورقـــــــلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع الديمغرافيا

مذكرة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاجتماعية

الشعبة: الديموغرافيا

التخصـــص:التخطيط السكاني

من إعداد الطالب : كاهي محمد توفيق

الموضوع:

تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر من (1962-2010)

بتاريخ: 2014/06/04

أمام اللجنة المكونة من السادة :

شمـــانـــــي أحمـــد	أستاذ مساعد "ب"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
صـــــالـــي مـــحمد	أستاذ مساعد "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرف ومقررا
سواكـــري خديجـــة	أستاذ مساعد "ب"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2013 / 2014

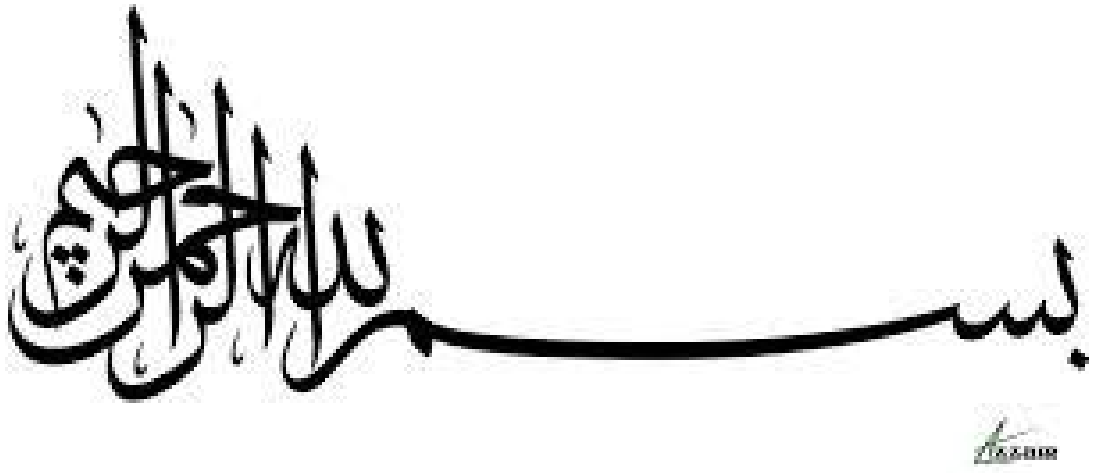
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهدا

إلى الوالدين. أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي

إلى كل عائلة كاهي

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى الفريق الوطني مع تمنياتنا له بالفوز بكأس العالم

2014

محمد توفيق

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بنعمه وأكرمنا بفضله الواسع بان وفقنا و أمدنا بالقوة و ألهمنا هبة الصبر لإنجاز هدا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الاستاد الفاضل صالي محمد على إشرافه المتميز و الدقيق على هدا العمل و توجيهاته المنهجية التي رعت هده الدراسة منذ أن كانت فكرة هلامية في دهني إلى أن غدت انجازا على أرض الواقع ،و دلك بنصائحه القيمة، ورحابة صدره.

كما يسعني أن أشكر كل أساتدة الديمغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية الدين لم يبخلوا علينا بمد المساعدة.

كما لايفوتنا أن توجيه تشكرات حارة و الخالصة إلى السيد مدير ديوان الإحصاء بورقلة الذ ي سخر وقته الثمين ولم يبخل علينا بالمعلومات و الوثائق.

فهرس المحتويات

الاهداء

التشكرات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة .....أ

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة:..... 4

2. فرضيات الدراسة: 4

3. أهداف الدراسة: 5

4.أسباب اختيار الموضوع:..... 5

5. أهمية الدراسة: 6

6. حدود الدراسة: 6

7. منهج الدراسة: 6

8. الدراسات السابقة: 7

9. تحديد المفاهيم: 8

الفصل الثاني : ماهية النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي

تمهيد 11

أولا-مفاهيم عن الديمغرافيا ومؤشراتها. 12

1-. تعريف الديمغرافيا أو علم السكان: 12

2 - المؤشرات الديمغرافية:.....12

ثانيا- النمو الاقتصادي، مفهومه، ومحدداته:.....15

1 - تعريفات النمو الاقتصادي:.....15

2. أنواع النمو الاقتصادي: 16

3-محددات النمو الاقتصادي: 18

ثالثا:اتجاهات نظريات النمو السكاني والنمو الاقتصادي.....20

1 - المدرسة الأولى: منتقدو الفكرة القائلة إن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي. 20

2 - المدرسة الثانية- مؤيدو الفكرة القائلة أن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي 21
3 -مدرسة حياد الأثر السكاني: 21
خاتمة الفصل: 23

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع النمو الديمغرافي في الجزائر

تمهيد 24
أولا : السياسة السكانية والنمو الديمغرافي في الجزائر دراسة تحليلية. 25
1. السياسات السكانية ومؤشرات النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال: 25
2. تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي منذ الاستقلال: 42
3-تركيب وخصائص السكان في الجزائر: 44
ثانيا: دراسات في مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 46
1 - تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال: 46
ثالثا: العلاقة بين النمو الديمغرافي، النمو الاقتصادي في ظل السياسات السكانية بالجزائر بعد الاستقلال. 60
1- تطور العلاقة بين النمو الديمغرافي النمو الاقتصادي في الجزائر: 61
خاتمة الفصل الثالث 69
خلاصة عامة 70
قائمة المراجع: 74
ملخص البحث

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر في الفترة 1970-1985.	27
02	تطور معدل الولادات والوفيات الإجماليين وكذا معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر في الفترة 1950-1985.	29
03	تطور سن الزواج بالنسبة للنساء بين 1948 و1985.	30
04	تطور مؤشر الخصوبة الإجمالي في الجزائر في الفترة 1985-2010.	34
05	تطور معدل الولادات الإجمالي ومعدل الوفيات الإجمالي	36
06	تطور عدد الزيجات ونسب نموها في الفترة 1990-2011	38
07	تطور استعمال وسائل منع الحمل بين 1984-2006	39
08	نسب استعمال وسائل منع الحمل في سنتي 1992-2002 حسب المستوى التعليمي للمرأة.	40
09	تطور سن الزواج الاول بالنسبة للنساء في بعض سنوات الفترة 1986-2008.	40
10	تطور سن الزواج الاول بين 1992-2006 حسب الجنس والمستوى التعليمي و المستوىوو سط الاقامة	41
11	تطور التركيب النوعي للسكان فئات الأعمار في الجزائر سنتي 1998-2008.	45
12	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1973-1979.	50
13	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1980-1989	52
14	تطور نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1990-2000.	55
15	تطور الناتج محلي خارج المحروقات	56
16	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 2001-2010:	57
17	معدل نمو القيمة المضافة لأهم القطاعات في الفترة 2001-2010:	59
18	تطور معدلات النمو الاقتصادي الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائية في الفترة 1973-1985:	62
19	تطور معدلات النمو الاقتصادي الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائرية في الفترة 1986-2000.	64
20	تطور معدلات النمو الاقتصادي الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائرية في الفترة 2001-2010	67

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة	16
02	المربع السحري لأهداف السياسة الاقتصادية	17
03	تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر في الفترة 1970 – 1985	28
04	تطور سن الزواج بالنسبة للنساء بين 1948 و 1985	31
05	مؤشر الخصوبة في الجزائر من 1985 .1995	35
06	تطور عدد سكان الجزائر منذ 1962 (الوحدة : ألف نسمة)	43
07	تطور معدل النمو الديمغرافي في الجزائر منذ 1962	44

مقدمـــة

إن العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي علاقة قديمة قدم النظرية الاقتصادية، وقد شكلت بداية من القرن الثامن عشر موضوعا أثار كثيرا من الجدل حوله بين المفكرين، فظهرت العديد من الأفكار والنظريات المتباينة، وفي هذا الإطار ينقسم المفكرون إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول والذي يعبر عن النظرة المتشائمة ويتزعمه روبرت مالثوس، يرى أن ترك ظاهرة الزيادة السكانية دون مواجهة يؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمع والاقتصاد وعلى كيان الدولة بأكمله، لما تشكله من ضغط على موارد العيش والطاقات الإنتاجية المحدودة، أما القسم الثاني والذي يمثل النظرة المتفائلة ويتزعمه جون بودان الذي يرى أن الإنسان هو الثروة الوحيدة في المجتمع، فيعتبر أن النمو الديمغرافي يشكل عاملا دافعا للنمو، وهي الفكرة المتفائلة التي تبنتها ايستربوساريب باقتناعها بالدور الإيجابي الذي يلعبه النمو الديمغرافي في تطوير القدرة على الإنتاج الزراعي خاصة بهدف تلبية حاجيات السكان المتزايدة، ويندرج الكنزيون أيضا في هذا الاتجاه من خلال اعتبارهم أن النمو الديمغرافي هو مدعم للنمو الاقتصادي بفضل زيادة الطلب، ويمثل القسم الثالث وهو الأكثر شهرة، النظرة المحايدة في العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي ويتزعمه ألفراد سوفي، كما أن كثيرين تبنوا هذه النظرة سواء من خلال نتائج الدراسات الميدانية التي كانت كثيرة في هذا الإطار، أو الدراسات النظرية والتي بينت كلها عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الديمغرافي والدخل الفردي.

في واقع الدول أكبر مثالين يبرزان العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي هما الهند والصين، فقد رأت الهند في النمو الديمغرافي عائقا مباشرا أمام أي محاولة للنهوض بالاقتصاد فطبقت عدة برامج وسياسات بهدف التخفيف من الزيادة السكانية، وكان من أهمها التوزيع المكثف لموانع الحمل الطبية، ورفع السن القانوني للزواج وغيرها، غير أن هذه السياسات لم تفلح في تحقيق الغاية المرجوة منها، ويرجع سبب ذلك أساسا في الأمية التي كانت النساء يتخبطن فيها، والتي شكلت حاجزا أمام أية محاولة بمطالبتهن باستعمال الموانع الطبية للحمل، فكان يتوجب على الحكومة إذن ضمان التمدرس والتعليم للقضاء على هذه الأمية في أوساط النساء قبل مطالبتهن بخفض الولادات لديهن، أما الصين فقد عرفت منذ بداية الخمسينات زيادة هائلة في عدد السكان مما جعلها تقر في عام 1957 بأن التضخم السكاني ليس مرتبطا فقط بالأنظمة الرأسمالية كما جاء في نظرة ماركس حول السكان، فبدأت بتطبيق سياسة الحد من زيادة السكان، ولكنها رأت أن التطور وحده هو المانع الأفضل والأجدر في تحقيق أهداف هذه السياسة، فاهتمت برفع مستوى التمدرس لدى النساء والرجال رغم ما يشكل ذلك من تكاليف وأعباء على الحكومة.

وإذا تحولنا إلى عموم البلدان النامية فيمكن القول بأن هذه الدول شهدت بعد الحرب العالمية الثانية تطبيقا لعدة برامج صحية وتعبوية من أجل التخفيف من الوفيات، ومن ذلك ما قامت به منظمة الصحة العالمية من حملات للتلقيح للحد من المعدلات المرتفعة للوفيات في هذه الدول، مما يعني أن انخفاض الوفيات فيها كان ناتجا عن عوامل خارجة عن النظام الاجتماعي والاقتصادي وبعيدا عن التحولات الاقتصادية لهذه الدول، ومع تحسن مستوى معيشة الأفراد، وانخفاض الوفيات في الستينات، عاد هاجس ارتفاع معدلات الولادات وعادت معه المخاوف التي حذر منها مالتوس، خاصة في ظل ضعف القدرة الإنتاجية لهذه

الدول، ولكن مع بداية الثمانيات بدأت تظهر عيوب نظرية هذا الأخير، فزيادة السكان في البلدان النامية لم تؤد، عموما على الأقل، إلى مظاهر المجاعة والفقر ولا إلى انهيار ناتج الفرد في هذه المجتمعات، بل إن من هذه الدول من شهدت تطورا اقتصاديا مكنها من الخروج تدريجيا من دائرة التخلف.

الكلام عن هذا الموضوع في الحالة الجزائرية بعد الاستقلال حيث كان الخطاب الرسمي الجزائري في السنوات الأولى يعتبر النمو الديمغرافي دافعا للنمو الاقتصادي، وقد وافق بعض الباحثين على تلك النظرة معتبرين أن التأثير الإيجابي للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي كان يتم من خلال ما يسمى بالنافذة الديمغرافية التي كانت في صالح التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وكل دول المغرب العربي بعد استقلالها، و التي أدت بدورها إلى تسارع التحولات الديمغرافية، فقد واصل كل من مؤشر الخصوبة ومعدل النمو الطبيعي اتجاهها نحو الارتفاع بفضل استرجاع الاستقلال وعودة الأمن وتوفير وتحسين مستويات المعيشة.

و نظر لمشكلة النمو الديمغرافي في الجزائر و أهمية النمو الاقتصادي على مستوى ربوع الوطن، وسعيا منا لمعرفة علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي في الجزائر غداة الاستقلال، فقد ارتأينا أن تكون هده الدراسة محاولة بسيطة لتسليط الضوء على هده العلاقةو لأجل تصميم الدراسة قمنا بهيكلة خطة تضم ثلاثة فصولو هي :

الفصل الأول: وعنوانه "الإطار المنهجي للدراسة" تم التطرق فيه إلى إشكالية الدراسة و فرضياتها، أهمية الموضوع، أهداف الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، منهج الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، تحديد المفاهيم.

الفصل الثاني: و قد خصص لماهية النمو الديمغرافي كدا النمو الاقتصادي إضافة إلى أهم الاتجاهات النظرية

الفصل الثالث: خصص هدا الجانب من أجل القيام بدراسة تحليلية لواقع النمو الديمغرافي و الاقتصادي بالجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

للدراسة

1. إشكالية الدراسة:

شهد النمو السكاني في الجزائر بعد الاستقلال العديد من التطورات في المجتمع في شتى المجالات، وبالرغم من أنه كان يتم بوتيرة متسارعة، إلا أنه لم يكن يعتبر عائقا أمام النمو الاقتصادي، حيث كان الجهد منصبا حول جعل السكان منتجين وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لاستعمال هذه الطاقة وبإدراج المتغير الديمغرافي في العملية التنموية، كما يمكن القول بأن كلا من النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي كان متغيرا داخليا يخضع كل منهما للآخر بتأثير إيجابي في الاتجاهين، سنوات بعد ذلك تغير هذا الموقف من المسألة الديمغرافية باعتبارها هذه المرة لها آثار سلبية متعددة على النمو الاقتصادي، مما دفعها إلى تبني سياسة سكانية جديدة تعمل على التحكم في النمو الديمغرافي، ونتيجة للتطور لذي حققته الجزائر في مجالي الصحة والتعليم و التحولات الاجتماعية، مما أدى إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للنساء خاصة بفضل تحسن مكانة المرأة والفرص التي توفرت لها في مجالي التعليم والعمل، فانخفضت مؤشرات الخصوبة ومعدلات النمو الطبيعي.

فالجزائر كباقي الدول النامية لا تعرف سياسة واضحة للتنظيم الأسري، بل تحاول تطبيق برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، إذ قدر عدد سكانها 12 مليون نسمة حسب تعداد 1966 ليصل إلى 23 مليون نسمة سنة 1977 و29 مليون نسمة سنة 1998 ليصل هدا العدد إلى 35مليون نسمة سنة 2010.

إن هذه الزيادة السريعة لتعداد السكان بات أثرها واضحا في الحياة اليومية، فارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستوى المعيشة ....الخ، أصبحت تعيق مشاريع النمو الاقتصادي، و بهذا تكون وقفتنا البحثية تتمحور بشكل جوهري في التساؤل الذي مؤداه ما يلي :

- ما مدى تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم مسببات الارتفاع في وتيرة النمو السكاني بعد الاستقلال؟
- ✓ هل أفلحت برامج التخطيط العائلي و السياسات السكانية التي انتهجتها الدولة الجزائرية للتحكم في النمو السكاني؟
- ✓ هل أثر النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر على النمو الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة لابد من وضع بعض الفرضيات في البداية ثم نحاول في النهاية الخروج بخلاصة حولها تتمثل إما في نفيها أو تأييدها، وتتمثل هذه الفرضيات في:

الفرضية الرئيسية:

- للنمو الديمغرافي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- كان للسياسات السكانية التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال تأثيرا على سلوكيات الأفراد في الزواج والتكاثر، مما اثر على زيادة وتيرة النمو السكاني و تسارعها.
- كان هناك تأثير ايجابي لبرامج التخطيط العائلي و السياسات السكانية التي انتهجتها الجزائر قصد التحكم في النمو السكاني.
- كان للنمو الديمغرافي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- الاطلاع على الواقع الجزائري من خلال تحليل العلاقة المحتملة التي يمكن أن توجد بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي من جهة، و من خلال البحث عن اتجاه هذه العلاقات وطبيعتها.

ب- الإجابة على التساؤلات المطروحة كذا الإحاطة بالآثار المترتبة على النمو السكاني السريع على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ت- التعرف على ظاهرة النمو الديمغرافي في الجزائر من حيث أسبابها و مراحلها و عواملها و مختلف الدراسات التي تناولتها.

ث- دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

ج- البحث في تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الحالة الجزائرية.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تعد عملية اختيار الموضوع عملية معقدة، وتتعدد عوامل و مقاييس هذا الاختيار، حيث أن اختيار الموضوع يخضع بكثير إلى اهتمامات الباحث و ميوله واستعداده لدراسته كذلك إمكانياته.

وفيما يخص الأسباب التي أدت بنا لاختيار موضوع تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

- الرغبة في معرفة مستويات النمو الديمغرافي الجزائر كذا أهم محددات النمو الاقتصادي.

- متابعة تطور النمو السكاني منذ الاستقلال.
- للوقوف على أهم العوامل التي تربط بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي.
- محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى النمو الديمغرافيو كيفية موازاته مع النمو الاقتصادي حتى نتمكن من وقاية هدا الأخير في حالة حدوث نمو سريع للسكان في المستقبل.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الإحاطة بكل العوامل التي تساعد على تحسين مستوى معيشة السكان في المجتمع، و معرفة إذا كان النمو الديمغرافي المنتج للعنصر البشري يشكل دافعا للنمو الاقتصادي وعاملا لتحسين مستوى معيشة السكان، لأن ذلك يفرض العمل على توفير هذا العنصر كما ونوعا بتشجيعه ورعايته وتعليمه وتدريبه، ويهم أيضا معرفة إن كان النمو الديمغرافي يعد من أسباب الركود وتردي ظروف المعيشة أم لا، فترك الزيادة السكانية دون مواجهتها بالحلول المناسبة في مجالات التدريب والتكوين والتعليم والصحة والتوظيف والسكن في إطار سياسة عادلة وشاملة، يعجل ويشجع الاضطرابات، الفوضى و اللاستقرار. أهمية الدراسة تكمن أيضا في كونها قد تسمح نتائجها، إن تحققت حيادية تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي، بتركيز الجهود على الجانب الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد وحسن التسيير بدلا من الاهتمام بالنمو الديمغرافية والنظر إليها بالنظرة المتشائمة القديمة، كما أنها تسمح بالتركيز على سياسة للتكوين والتعليم والتدريب الكفيلة بمواجهة آثار النمو الديمغرافي السريع مدعومة بسياسة اقتصادية حكيمة.

6. حدود الدراسة:

إن كان الجانب النظري لهذه الدراسة يهتم بالنظريات المفسرة لطبيعة العلاقة بين المتغير السكاني والمتغير الاقتصادي، فإن الجانب التطبيقي لهذه الدراسة يهتم حصريا بالواقع الجزائري، في الفترة 1962-2010، بخصوص العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو الديمغرافي.

7. منهج الدراسة:

يعتبر المنهج ضرورة من ضروريات أي بحث علمي لأنه بمثابة المسار الذيتوخّاه الباحث قصد الوصول إلى نتائج علمية في دراسة موضوع معين، و لقد تعددت المناهج في البحوث نتيجة اختلاف التخصصات و تباينها.

باعتبار أن انتقاء الباحث لمنهج معين يتخذه مسارا في دراسته يكون على أساس تخصص الباحث، و طبيعة الموضوع الذي هو بصدد انجازه، فإن المنهج الذي سنتبناه في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي التحليلي، هدا الأخير الذي عرف بأنه أسلوب من

أساليب التحليل المرتكزة على معلومات كافية و دقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، ودلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، و بما أننا بصدد دراسة الموضوع المذكور سلفا، سنحاول الكشف عن أهم و أبرز هده العوامل وفق هدا المنهج بوصف و تشخيص اتجاهات النمو الاقتصادي عن طريق النمو الديمغرافيو ذلك من خلال تحليل النتائج والخروج بأهم الخلاصات.

8. الدراسات السابقة:

نظر لكثرة الدراسات التي حاولت توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الديمغرافي، النمو الاقتصادي كان لزاما علينا اختيار أهمها فيما يلي:-

1.8- دراسة قادري محمد الطاهر (1999):

إشكالية النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي (قبل سنة 1990)، مذكرة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (معهد العلوم الاقتصادية سابقا)، جامعة الجزائر 1999.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تربط التنمية بالنمو السكاني وكيف يمكن معالجة المشكلة السكانية في الدول العربية. وخلصت الدراسة إلى أن اتساع قاعدة الهرم العمري يؤدي على ارتفاع نسبة الإعالة مما يعني حاجة ماسة لتوفير موارد العيش اللازمة وهو ما يشكل عبئا على النشاط الاقتصادي،و استفدنا من هده الدراسة أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكن القول إلأيٍ ا من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلا أو منعزلا عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية .

2.8- دراسة توبين على (2004):

النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (1970-2002)مذكرة ماجستير. تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

كانت إشكالية هذه الدراسة تتمثل في محاولة معرفة حقيقية النمو الديمغرافي وآثاره على التنمية الاقتصادية واهتمت الدراسة بالحالة الجزائرية في الفترة 1970-2002، تهدف هده الدراسة إلى معرفة أثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصاديةو خلصت إلى عدة نتائج أهمها أن آثار النمو الديمغرافي السريع على التنمية الاقتصادية سلبي في الأجل القصير وأن آثاره الإيجابية لا تظهر إلا على المدى البعيد لأنه يسمح بإعادة إنتاج السكان وهو ما يؤدي تجدد القوى العاملة، و استفدنا من هده الدراسة أنه على الرغم من معدلات النمو السكاني الكبيرة لدينا فقد استطاعت عملية الإنتاج الاقتصادي استيعاب هذه الزيادة

في مرحلة السبعينيات، وتحاول استيعابها في مرحلة التسعينيات محققة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ مما يؤكد حقيقة التأثير الإيجابي للزيادة السكانية في عملية التنمية الاقتصادية .

3.8- دراسة أوكيل حميدة (2005):

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة معرفة الآثار الناجمة عن النمو السكاني المتزايد على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والجزائر بالخصوص. تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على النمو السكاني كيف يؤثر على مشاريع التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن النمو السكاني المتزايد يجد من أسبابه، إضافة إلى الخصوبة العالية، عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية، وبينت الدراسة أن هناك آثار إيجابية للنمو السكاني باعتباره منطلق التنمية لو استفادت منه الدول وأحسنت استغلاله وفق إمكانياتها الطبيعية، وأن فشل الدول العربية في التنمية يكمن في الاختلالات الهيكلية وسوء التوزيع والتسيير لمواردها وتفككها وطغيان المصالح الفردية على المصالح الجماعية، وأن مشكلة التنمية لا يلعب فيها العامل السكاني إلى دورا ثانويا، إضافة إلى إننا استفدنا من ها ته الدراسة أن الزيادة السكانية لا تتحول إلى عبء على عملية التنمية إلا عندما لا يجري استغلال الموارد التنموية المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

9. تحديد المفاهيم:

مفهوم النمو الديمغرافي : هو التغير في حجم السكان في المجتمعات عبر فترات زمنية متباينة[1].

مفهوم النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي تغيرا تدريجيا منتظما يحدث على المدى الطويل نتيجة الزيادة الكمية في الموارد [2].

مفهوم النمو الطبيعي للسكان: والذي يعرف على انه نسبة في الألف للزيادة الطبيعية إلى إجمالي عدد السكان في منتصف السنة وتعطى علاقته كما يلي[3]:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف السنة}} \times 100$$

مفهوم الخصوبة: هي القدرة الممكنة في الإنجاب عند جنس البشر[4].

[1]- علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، الأردن، دار المعرفة الجامعية، 2008 ،ص43

[2]- سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحت النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية مكتبة الإشعاع مصر 1999، ص40

[3]- خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، **ط1** ، **الأردن**، دار الحامد، 2009ص 190

[4]- بلمير بلحسن، العمليات الديمغرافية وأثرها على الهرم السكاني للأعمار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 18، 2002، ص 158

مفهوم معدل الوفيات: وهو معدل أو مقياس يقيس انتشار ظاهرة الوفيات ويحسب بالطريقة التالية[1]:

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال سنة}}{\text{عدد الأحياء لنفس السنة}} \times 1000$$

مفهوم معدل الولادات : وهو يمثل النسبة في الألف (1000) لعدد المواليد الأحياء خلال السنة إلى عدد السكان في منتصف ذات السنة، أي أن[2]:

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف ذات السنة}} \times 1000$$

[1] - رولان بريسبا، التحليل السكاني – المفاهيم والطرق والنتائج – الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ترجمة رياض ربيع، ص 176.

[2] - فتحي محمد أبو عيانة، دراسة في علم السكان، ط3، لبنان، دار النهضة العربية، 2002، ص 123.

الفصل الثاني:

ماهية النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو السكاني و النمو الاقتصادي مشكلتان حديثان متلازمتان بترابط وثيق، تؤثر كل منهما في الأخرى كما أن هذا الترابط و التأثير المتبادل أصبح على قدر كبير من الأهمية، لأن العلاقة بينهما بدأت تعرف ذلك الارتباط و تلك التعقيدات ابتداء من الفكر المالتوسي، إضافة للصعوبات التي تجعل من نتائج الدراسات نتائج سلبية تتعلق بدولة ما في وقت ما. فالنمو الديمغرافي الضعيف لا يضمن بالضرورة نمو اقتصاديا كبيراو النمو الديمغرافي المرتفع لا يعني بالضرورة انعدام كليا للنمو الاقتصادي .

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:-

أولا-مفاهيم عن الديمغرافيا ومؤشراتها.

ثانيا- النمو الاقتصادي، مفهومه، ومحدداته

ثالثا–اتجاهات نظريات النمو السكاني و النمو الاقتصادي.

أولا - مفاهيم عن الديمغرافيا ومؤشراتها.

على الرغم من تباين وجهات النظر حول مسألتي السكان و النمو بين المدارس الفكرية المختلفة في العالم انطلاقا من الأسس المختلفة التي تستند إليها كل منهما، فإن الأساس المشترك و المتفق عليه بين الجميع بشكل لايقبل الشك أو الجدل،ويعود هدا إلى الترابط و التلازم و التأثير المتبادل بين الإنسان و النمو فكما أن الإنسان صانع للنمو و العامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها و مبتغاها.

1-. تعريف الديمغرافيا أو علم السكان:

يسمى بعلم السكان ويطلق عليه مصطلح "الديمغرافيا" ويعبر عن تصور رقمي للمجمع السكاني، وينقسم مفهوم الديمغرافيا من حيث الاصطلاح إلى كلمتين"ديمو" ومعناها السكان و"غرافيا" ومعناها وصف، فالديمغرافيا تعني إذن علم وصف السكان، ويركز على السكان على دراسة السكان من خلال ثلاثة مجالات رئيسية هي حجم السكان وتغيره مع الزمن وارتباطه بالجنس، العمر، الوضع التعليمي، الوضع الاقتصادي، الحالة المهنية،..الخ. وبصفة عامة فإن الديمغرافيا هي الدراسة العلمية لمشاكل السكان سواء الكمية أو النوعية[1]

ويحتل جون غرانت (JohnGraunt) الذي لقب بأب الديمغرافيا المركز الأول ضمن من كتبوا في هذا العلم في دراسته التي قدمها في سنة 1862[2] ومهد ذلك لظهور ما يسمى بعلم السكان الرياضي في 1939[3]، غير أن مصطلح الديمغرافيا قديم جدا، وسابق لتلك الفترة، فقد ظهر في كتب الإغريق القدامى، وهم أول من بحث في هذا العلم وأعطوه هذا الاسم حيث اهتموا بوصف الظواهر الكونية والفلكية، وقد ساهم العرب أيضا في هذا العلم من خلال اكتشافهم لأقاليم جديدة من العالم لم تكن معروفة من قبل، كما ساهمت الاكتشافات الأوروبية في كشف العديد من المناطق كالعالم الجديد وغيره من الجزر في المحيط الهادي الأطلسي، وكانت هده الكشوف بمثابة وثبة حقيقية في تطوير هذا العلم من خلال تنوع العادات والتقاليد والأديان، والأعراف للسلالات بشرية المختلفة.

2- المؤشرات الديمغرافية:

إن هناك عدة مفاهيم ديمغرافية تستعمل لتحليل تطور السكان وأهمها مؤشرات الخصوبة، معدل النمو الطبيعي، التحول الديمغرافي والهبة الديمغرافيةو تحديد الأجيال ومعدل الإحلال، إضافة إلى معدل الولادات الإجمالي ومعدل الوفيات الإجمـــــالي.

1.2- مؤشر الخصوبة:

يمثل مؤشر الخصوبة متوسط عدد الولادات الأحياء في السنة لكل امرأة في سن الحمل التي حددت حسب الأمم المتحدة في الفترة بين 15 و49 سنة، ونجد نوعين من مؤشرات الخصوبة هما: مؤشر الخصوبة في الزواج والذي يقيس لما متوسط عدد الولادات الحية

---

[1]-Cédric Colliger Démographie ,Fécondité et croissance économique en France : une analyse climatérique . Op Cit P23.

[2]- عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري: علم السكان، نظريات ومفاهيم دار الرضا للنشر دمشق، 2002، ص15.

[3]- فيليب فارغاس، علم السكان (علم السكان كفرع معرفي يهتم بالنساء) ترجمة لميس النقاش، http://wwwunfpa.org/about/ed/executivedir.htm, le 26/12/2009

لكل امرأة من بين النساء المتزوجات في سن الإنجاب، ومؤشر الخصوبة الإجمالي الذي يعطينا متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب دون تحديد إن كانت متزوجة أو لا.

إن الخصوبة تعتبر محددا أساسيا للتغير في مستوى السكان وهي ترتبط في أي مجتمع، بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية والبيئية، ومن ثم فإن مستواها يختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، ومن أكثر العوامل تأثيرا على الخصوبة نجد التعليم[1]، مشاركة المرأة في قوة العمل و مستوى الدخل.

2.2- تجديد الأجيال ومعدل الإحلال:

يتحدد تجديد الأجيال واستمرارها بإنجاب الإناث وبقائهم على قيد الحياة حتى يبلغن سن الإخصاب، ويقيس معدل الإحلال أو معدل تجديد الأجيال قدرة المجتمع على التكاثر أي مدى إنجاب المجتمع لبنات يحللن مكان أمهاتن الحاليات، ويعتبر معدل الإحلال الإجمالي المقياس الأول الأكثر شيوعا وهو يعبر عن عدد البنات اللاتي تنجبهن 100 امرأة في فئات السن المختلفة خلال كامل فترة حياتهم الخصبة أي خلال فترة القدرة على الإنجاب.

3.2- معدل الولادات الإجمالي ومعدل الوفيات الإجمالي:

يمثل معدل الولادات الإجمالي (معدل الوفيات الإجمالي) عدد الولادات (الوفيات) المسجلة في سنة لكل 100 ساكن. ويحسب بقسيمة عدد الولادات (الوفيات) على عدد السكان في منتصف تلك السنة، وضرب الحاصل في 1000. ومهما يكن فكما أن للولادات أسبابا تتمثل في الزواج والخصوبة و الإنجاب، فإن للوفيات أيضا أسبابها وتتمثل في الأمراض، انخفاض الدخل الفردي وكذا نوعية الغذاء ونوعية السكن ونمطه وفرص التعليم، كما نجد أيضا من أسباب الوفيات الحوادث الفجائية كالحروب والزلازل وغيرها.

4.2- معدل النمو الطبيعي- معدل النمو الديمغرافي :

هناك أربعة عناصر تتحكم في حجم السكان، هي الوفيات، الولادات، الهجرة إلى الخارج والهجرة نحو الداخل.

يمثل الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات في فترة معينة ما يسمى بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية للسكان في تلك الفترة. وتحسب الزيادة السكانية الإجمالية بإضافة صافي الهجرة (الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل وعدد المهاجرين نحو الخارج) للزيادة الطبيعية.

ويكون معدل النمو الطبيعي الفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات الإجماليين، بينما يحسب معدل النمو السكاني بإضافة معدل صافي الهجرة إلى معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث يحسب معدل صافي الهجرة بقسمة صافي الهجرة على عدد السكان في منتصف السنة مع ضرب الحاصل في 1000.

[1]-هاشم نعمة العراق، الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، الجزء الأول
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

5.2- التحول أو الانتقال الديمغرافي:

يمثل التحول الديمغرافي في انتقالا من وقت كانت فيه كل من معدلات الولادات ومعدلات الوفيات مرتفعة عند جميع الفئات العمرية من السكان وبخاصة عند الأطفال الرضع وكان بالتالي معدل النمو الطبيعي ضعيفا، إلى وقت أصبحت فيه كلها منخفضة[1]، وكان بالتالي معدل النمو الطبيعي أيضا ضعيفا، مرورا بمرحلة انخفضت فيها معدلات الوفيات في حين معدلات الولادات مرتفعة وهو ما أدى إلى وجود معدل نمو طبيعي مرتفع في هذه المرحلة الانتقالية من التحول الديمغرافي. وتتمثل المرحلة الأولى من هذه الظاهرة في انخفاض وفيات الأطفال والرضع وبقاء الخصوبة مرتفعة ثم تتبعها الخصوبة بفترة متأخرة[2] في مرحلة ثانية وأخيرة، وهناك عدة عوامل تتحكم في هذا المسار منها احتمال بقاء الأطفال على قيد الحياة، التطورات التقنية وتكاليف رعاية الأطفال[3]

6.2- الهبة الديمغرافية والعبء الديمغرافي:

تعكس الديمغرافية أو الفرصة الديمغرافيا تحولا ديمغرافيا بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر[4]، وبمعنى آخر فإن الهبة الديمغرافية تبرز عندما ينمو عدد السكان النشطين اقتصاديا في الفئات العمرية 15-59 بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون 15 عاما) وكبار السن (59سنة وأكثر).

وتأخذ الهبة الديمغرافية شكلين هما:

- الهبة الديمغرافية البسيطة وتمثل الفرق بين معدل نمو عدد السكان المعالين ومعدل نمو عدد السكان في سن العمل
- الهبة الديمغرافية المضاعفة وتمثل الفرق بين معدل نمو العدد الإجمالي للسكان ومعدل نمو مستوى التشغيل ويسمح استثمار واغتنام الهبة الديمغرافية بتحسين معيشة السكان بفضل زيادة التشغيل وخفض معدلات البطالة. وتتمثل عوائد الهبة أيضا في[5]:

---

[1]- أيمن زهري: ديمغرافية الشباب العربي، الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية. اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي، إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية. أو ظبي 29-31 مارس 2009، ص19

[2]-Jeffery G. Williamson, Growth, Distribution and Demography Some lessons from History Exploration In economic History, N°35, 1998 ,P242

[3]-Xavier MateosPlanas the demographic transition in Europe, A Neoclassical Dynastic Approach Review of Economic ,Dynamics N°5, 2001 ,P673

[4]-أحمد قطيطات: الهبة الديمغرافية في الوطن العربي ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، 12-13 نوفمبر 2007، ص410

[5]- أحمد قطيطات، نفس المرجع، ص410-411

- إحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال: ارتفاع قدرة الفرد والمجتمع على الادخار، زيادة القدرة على الاستثمار (مثلما كان الحال في دول شرق آسيا بين 1965 و1990[1])، تحسن النمو الاقتصادي الصحية والاجتماعية
- إحداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري مما يؤدي إلى: ارتفاع الدخل الفردي، تحسن في ظروف الأسرة الصحية والتعليمية، زيادة القدرة على النشاط والعطاء وارتفاع الإنتاجية وتوفر فرص أفضل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

ثانيا- النمو الاقتصادي، مفهومه، ومحدداته:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الإدراك البشري و مستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج، و في هدا السياق توفر معظم دول العالم نموذجا معاصرا يتناسب مع التغيرات المتسارعة في كافة المجالات، إدا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان.

1- تعريفات النمو الاقتصادي:

يعرف كيزنتز (Kuznzts) النمو الاقتصادي كما يلي:" النمو الاقتصادي هو بالأسس ظاهرة كمية وعلى هذا يمكن تعريف النمو الاقتصادي لأي أمة بأنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[2]. ويعتبر النمو حسب قافار (Jean-Luc Gaffard) ظاهرة اقتصادية تربط بين الزيادة المنتظمة في الإنتاج، نمو السكان ونمو الإنتاجية من خلال التطور التقني[3]، كما أن بايروش (Bairoch) يعرف النمو بأنه "مسار تراكمي لعلاقات تنعكس في الارتفاع المستمر للإنتاجية"[4]. وتعرف شيبار (Katérine Schubert) النمو بأنه "الزيادة في الدخل تنعكس في الارتفاع المستمر للإنتاجية"[5] وتعرف شيبار (Karérine Schubert) النمو بأنه "الزيادة في الدخل الحقيقي، في الإنتاج وفي الاستهلاك، ليس فقط زيادة إجمالية ولكن أيضا زيادة بالنسبة للفرد الواحد"[6] وحسب موتوسي (Marc Montoussé) فإن النمو الاقتصادي هو "ظاهرة حديثة نسبيا وهي في نفس الوقت ثمرة النشاط الاقتصادي والمحرك لاستمرار هذا النشاط"[7].

---

[1]- Banque Africaine de Développement :(BAD) comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb .Note Économique, 2011,P3

[2]-Kuznet In : Marc Nouschi & Régis Benichi : La croissance aux 19eme et 20eme siècles : Histoire économique contemporaine .Ed. Ellipses. Paris 1990. P44

[3]- Jean-Luc Gaffard : les mécanismes de la croissance : croissance et cycle. Cahiers Français ,N°323, 2004. P03

[4]-Bairoch In : Jean Arrous : Les théories de la croissance .Ed .du Seuil ,Paris 1999. P15.

[5]-Kathérine Schubert : Macroéconomie : Comportements et croissance. Ed. Vuibert, Paris, 2000. P199

[6]- Marc Montoussé : la dynamique de l'économie : la croissance. Cahiers Français, N°315 ,2003 ,P70

[7]-سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحتمصطفى: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية. مكتبة الإشعاع ،مصر، 1999، ص39

ويختلف مفهوم التنمية عن مفهوم النمو من حيث أن التنمية تقيس التطور الحاصل في المجتمع في كل مناخ الحياة الاجتماعية، الثقافية، السياسية، التعليمية، الصحية، البيئة، الخ. ويعرف جينيرو (Jacques Généreux) التنمية بأنها "مسار لتحولات الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تؤدي إل تقليص الفقر، زيادة مستوى المعيشة، مستوى التربية وأمل الحياة وخلق قدرة متساوية للأفراد للممارسة حرياتهم"[1]. وحسب (F.Perroux) فإن التنمية "تعكس التغيرات الذهنية والاجتماعية للسكان التي تسمح لها بتحقيق زيادة تراكمية ومستمرة لناتجة الحقيقي الكلي"[2]. من هنا مفهوم التنمية يعتبر أوسع من مفهوم النمو وهو ما ذهب إليه كيزنيز (Kuznets) معتبرا في المقابل أن التخلف وهو عكس التنمية يتمثل في الاستعمال غير الكامل للقدرات المتوفرة للأمة[3].

2. أنواع النمو الاقتصادي:

إن اختلاف مفهوم التنمية عن النمو الاقتصادي أدى إلى توسع عملية اقتصادية تلقائية، يتم دالك في ظل تنظيمات اجتماعية محددة مما أدى إلى بروز التطور التقني و الاستثمار في رأس المال البشري، نتج عنه ظهور أنواع مهمة لعمليات النمو الاقتصادي

1.2 النمو حسب السرعة:

حسب المعدل الذي يتحقق به النمو الاقتصادي فإن هذا الأخير يكون إما ثابتا أو متزايد أو متناقصا. حيث يكون النمو ثابتا أو منتظما إذ كان يتحقق بمعدل ثابت في كل فترة، ويكن متزايدا إذا كان يتحقق بمعدل متزايد من فترة لأخرى ويكون متناقصا إذا كان يتحقق بمعدل متناقص من فترة لأخرى. الشكل التالي[4] يوضح لنا هذه الأنواع الثلاثة للنمو الاقتصادي

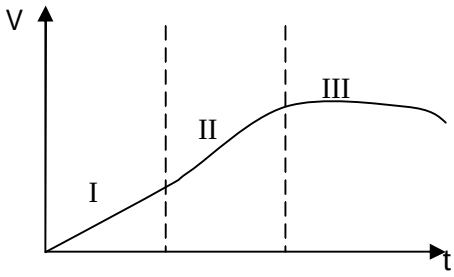

الشكل رقم (01) منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة

حيث يكون النمو متزايدا في الجزء الأول (المنطقةI)، ثابتا في الجزء الأوسط (المنطقة II) ومتناقصا في الجزء الأعلى (III).

---

[1]- François Perroux In : Marc Nouschi & Régis Bénichi : la croissance au 19eme et 20emesiécles :Histoire économique ,temporaire Op.Cit P46

[2]-Kuznet . In Marc Nouschi & Régis Benichi : La croissance aux 19emeet 20eme siècles Histoire économique, contemporaine Op. Cit P46.

[3]-Marc Nouschi& Régis Benichi : La croissance aux 19emeet 20eme siècles Histoire économique, contemporaine P45.

[4]- Gilbert Blardone, Progrès économique dans le tiers monde : Population active, productivité, croissance et développement. cahiers de l'institut International d'études Social. Libraire social et économique, Paris ,1973

2.2-النمو حسب الطبيعة والمصدر:

نميز حسب طبيعة النمو ومصدره بين النمو الأسي، النمو التوسعي، النمو المكثف، النمو الليبرالي والنمو التدخلي، ويعبر النمو الأسي عن تطور المتغير حسب متتالية هندسية، ويصف النمو التوسعي زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة عوامل الإنتاج من عمل ورأسمال، بينما يعبر النمو المكثف عن زيادة الإنتاج نتيجة لاستعمال أمثل لعوامل الإنتاج دون زيادة كمياتها. وينتج النمو الليبرالي أو الحر عن قوى السوق، الأسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب، أما النمو التدخلي فيقوده ويحرك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

3.2- النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

يعبر النمو المتوازن عن تطور كل القطاعات في نفس الوقت في مسار منتظم ينعكس في ارتفاع الناتج (تحقيق النمو الاقتصادي)، زيادة التوظيف (التخفيف من البطالة)، غياب أي ضغط تضخمي (تحقيق استقرار الأسعار) واحترام التوازنات الخارجية[1]. المربع السحري الذي يعبر عن أهداف السياسة الاقتصادية للحكومة يوضح هذا النوع من النمو وهو المربع الذي قدمه كالدور موضحا فيه الأهداف الاقتصادية الأربعة والتي تحاول السياسة الاقتصادية تحقيقها في نفس الوقت من أجل الوصول إلى النمو المتوازن[2].

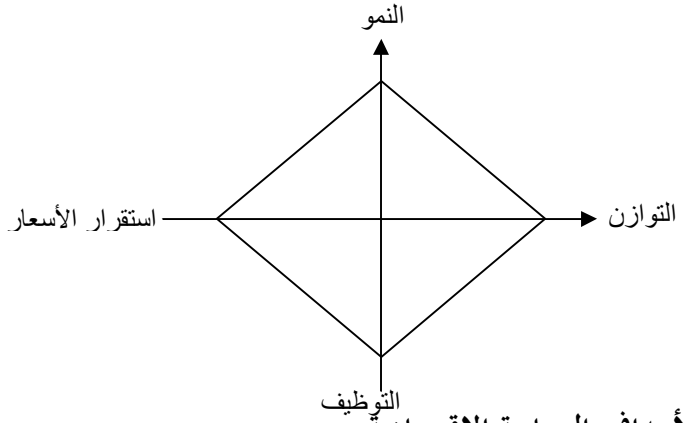

الشكل رقم (02): المربع السحري لأهداف السياسة الاقتصادية.

ويختلف النمو المتوازن عن النمو غير المتوازن من حيث أن الأول ينطلق من قطاع مفضل لينتشر بعد ذلك في باقي ميادين النشاط الاقتصادي أما الثاني في قطاع واحد دون أن تمتد آثاره للقطاعات الأخرى.

4.2- النمو الخارجي، النمو الداخلي والنمو نصف الداخلي:

يتميز النمو الخارجي بكونه ينتج عن عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية كنماذج للنمو الخارجي لأنها كانت ترى في محددات النمو كالنمو الديمغرافي والتطور التقني، عوامل خارجية لا تخضع لأي تحكم اختيار اقتصادي. التطورات الحديثة لنظريات النمو أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي، والتي سنتطرق لها في الفصول الآتية جعلت من عوامل النمو التي اعتمدت عليها، متغيرات داخلية تخضع للنشاط الاقتصادي الاختياري، من ذلك النماذج التي اعتمدت على التطور التقني واعتبرته متغيرا داخليا ينتج عن نشاط البحث والتطور (Romer 1990) أو التعلم بالممارسة (Romer1986)، والنماذج التي اعتمدت على رأس مال العمومي (Barro 1990) أو التي اعتمدت على رأس المال

[1]- عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي الجزء 2، مجموعة النيل العربية، مصر 2003، ص 217

[2]-Gabriel Bliek : la macroéconomie en fiche. Ed Ellipses, Paris ,2002. P99

البشري (Lucas1988) والتي اعتبرت كلها هذه العوامل متغيرات داخلية وحسب Gabriel Bliek فإن النمو الداخلي هو النمو الذي ينتج عن ترابط مختلف الأعوان مما يسمح بإدخال التطور التقني[1].

3-محددات النمو الاقتصادي:

يعتبر تفسير مصادر النمو الانشغال الأساسي للنظرية الاقتصادية، وحتى قبل النظرية الاقتصادية كان هناك الاهتمام قائما حول عوامل النمو، فالتجاريون رأوا أن الإنسان هو المحرك الأساسي للنمو. بعد ذلك أعطى آدم سميث للعمل الدور الرئيسي للنمو بينما أعطى كارل ماركس لقوة العمل دور المحرك للنمو حيث أنها تمكن من خلق ما يسمى بفائض القيمة، وعند المدرسة الكلاسيكية ومن بعدها النيوكلاسيكية يعتمد النمو على رأس المال والعمل فقط ولا تعتبر عامل التطور التكنولوجي. أما النظرية الكنزية فإنها ترى أن الطلب الفعلي هو المحدد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي. وقد خلق تطور النظرية الاقتصادية عدة عوامل أخرى للنمو، في هذا الإطار عد سالا-أي-مارتان (Xavier Sala-i-Martin) ثلاثة مصادر للنمو هي تراكم رأس المال (المادي والبشري)، المؤسسات التي تحافظ وتحفز آليات السوق، والانفتاح العالمي سواء التجاري أو لرؤوس الأموال[2]. وحسب خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ومن خلال عدة دراسات قياسية فإن وتيرة تراكم كل من رأس المال المادي، ورأس المال البشري تشكل جيدا أهم محركات النمو الاقتصادي ولكن أيضا مستوى الجهد الموجه للبحث ودرجة الانفتاح الخارجي ودرجة تطور الأسواق المالية التي تساهم بصفة معنوية في النمو[3].

1.3- العمل والنمو السكاني:

يمثل العمل المحرك الأساسي للنمو ويتمثل في حجم اليد العاملة المتوفرة في الاقتصاد والتي يعد النمو السكاني أحد مصادرها، فزيادة كمية العمل تنتج فقط عن زيادة حجم السكان الإجمالي ولكن يمكن أن تنتج عن زيادة عدد السكان النشطين أي لحجم معين من السكان يمكن أن يدخل سوق الشغل أفراد جدد مثل تخرج الطلبة من المعاهد مراكز التكوين أو ولوج المرأة لسوق الشغل كما يمكن أن تزيد مدة العمل بزيادة ساعات العمل.

وتتناقض الآراء حول الدور الذي يلعبه حجم السكان في النمو. فضعف الكثافة السكانية يمكن أن يشكل عائقا أمام النمو وهو ما تتميز به الدول الإفريقية في وسط إفريقيا. ولكن في نفس الوقت لا تبدو الكثافة السكانية المرتفعة عاملا للنمو كما هو الحال في الهند التي يجد السكان فيها صعوبة للحصول على موارد العيش. وبعيدا عن هاتين الحالتين فإنه لا يجب الحكم على تأثير حجم السكان على النمو إلا من خلال خصوصيات كل بلد على حدا، فهناك بعض الدول التي تتحقق فيها مستويات معيشة مرتفعة والتي تتميز بكثافة منخفضة كأستراليا، نيوزلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر مما تحقق في دول تتميز بكثافة سكانية كبيرة كألمانيا الغربية، هولندا، اليابان، أما بالنسبة للدول في طريق النمو، فإن الأمر ليس بهذه السهولة لأن النمو السكاني

---

[1]-Sabien mage & français :les mécanismes de la nouvelles théories de la croissance, Cahiers Français, N°323 2004, P55

[2]- OCDE des idées pour la croissance ; Al 'initiative de Maichel Ed Économique, Paris, 2003, P29.

[3]-Sabien mage & français :les mécanismes de la nouvelles théories, de la croissance, Op. Cit P09

ليس له هذه الإيجابيات فقط ولكنه أيضا يفرض زيادة أسرع في الإنتاج الزراعي على الأقل لتحقيق الموارد الضرورية الكافية لكل السكان ويفرض زيادة في عدد الوظائف لليد العاملة المتزايدة. كما أن الشباب بالخصوص يمكنهم أن يكونوا حافزا للنمو مثلما يمكنهم أن يكونوا عائقا في وجه تحقيق التوظيف التام.

2.3- رأس المال المادي والاستثمار:

يتمثل رأس المال المادي في مخزون رأس المال الثابت المكون من الآلات والمعدات وكل العوامل المادية التي تساعد على تحقيق العملية الإنتاجية ويزيد بالادخار والاستثمار. ويعتبر رأس المال المادي عاملا أساسيا للنمو من حيث أنه يسمح بخلق إمكانية الاستثمار في كل مؤسسة مما يزيد فقط من إنتاج هذه المؤسسة ولكن أيضا يزيد من إنتاجية المؤسسات الأخرى، بفضل وجود المخرجات الإيجابية وهي التي تنعكس في التعلم بالممارسة. وهذا التعلم حسب رومر (Romer1986) لا يمكن أن تحتكره المؤسسة التي أنتجته فهو إذن يعد سلعة عمومية تستفيد منها كل المؤسسات مجانيا[1].

3.3- كفاءة الأفراد ورأس المال البشري:

يتمثل رأس المال لبشري في مخزون المعارف والمعلومات والمؤهلات المدرجة في الفكر ومهارات الأفراد[2] وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة لان التربية والتكوين والتجارب السابقة تسمح للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم رأس المال. وكما أن حجم السكان مهم في تحديد مستوى اليد العاملة الضرورية من أجل النمو فإن جانب النوع للسكان مهم أيضا من آجل النمو. ولأن النوعية التكوينية ومستوى رأس المال البشري في المجتمع يعتبر ذا أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فإن هذا يستدعى تدخل الدولة في هذا المجال لضمان التربية والتكوين للأفراد وتحقيق تراكم رأس المال البشري بهدف دعم مسيرة النمو. وقد قدرت مساهمة رأس المال البشري في نمو الإنتاجية في الفترة 1960-1990 في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)بـ22%[3].

4.3- المواد الأولية الطبيعية:

يعتبر توفير الموارد الطبيعية ضروريا للإنتاج، وندرة هذه الموارد يتطلب البحث عن استغلالها الأمثل ووجوده بوفرة يسمح للعمال في أسرع وقت، وهناك نوعان من الموارد الطبيعية، الموارد المتجددة وهي التي يمكن للطبيعة أن تتكفل بتعويضها وتوفيرها مجددا، والمارد غير المتجددة (كالبترول مثلا) والتي يتطلب الرشاد في استغلالها حتى لا تفني نهائيا، ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا لا يمثل عاملا أساسيا للنمو فهناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية عرفت نموا اقتصاديا كبيرا كالسويد أو النرويج وهناك من الدول التي تتوفر على مستوى كبير من هذه الموارد ولم تحقق النمو المطلوب مثل كثير من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن القول أن

1-sabine mage nadjat el mekkoui de freitas : les mécanismes de la croissance : les nouvelles théories de la croissance. OP. CIT, P 09

2-David begg, stanley ficher dornbusch : Macroeconomic.ed.dunod,paris,2002p, 294

Vitorio campanelli : le capital humain dans les politiques pour la croissance économique.

3-Revue : recherches sociologiques n° 2,3 2005 , p 9

الموارد الطبيعية تجد أهمية أكبر في بداية مسار النمو من حيث أنها توفر للدولة موارد من العملة الصعبة التي تحتاجها لشراء المعدات والآلات اللازمة للإنتاج.

5.3- التطور التقني والمعارف:

تعتبر المعارف مصدر كل الاختراعات ومنبع التطور التكنولوجي في أي دولة وهي متراكمة مع الزمن ولا تختفي مع استهلاكها. ويتمثل مخزون المعارف التقنية في مخزون المعارف المتوفرة في الاقتصاد والمتعلقة بمختلف التقنيات والطرق المستعملة في الإنتاج. وتطور هذه المعارف يسمح بتحقيق تطور التقنيات الذي يعبر عنه بالتطور التقني والذي يؤدي إلى زيادة في قدرة الأفراد على التحكم في الطبيعة على شكل زيادة في الإنتاجية أو خلق منتجات جديدة[1].

ثالثا:اتجاهات نظريات النمو السكاني و النمو الاقتصادي

تناول العديد من الباحثين العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وقد اختلفت المناهج المتبعة في معالجة هذه العلاقة بين باحث وآخر، غير أن تتبع هذه الدراسات يفضي إلى التمييز بين ثلاث مدارس تناولت هذه العلاقة[2] وهي:

المدرسة المتشائمة التي ترى أن النمو السكاني يعتبر عائق للنمو الاقتصاديو الثانية هي المدرسة المتفائلة التي ترى أن النمو السكاني يعتبر مصدر ثروة للنمو الاقتصاديو المدرسة الأخيرة هي تمثل في الحياد فترى انه لا توجد أية علاقة بين السكانو النمو .

1- المدرسة الأولى: منتقدو الفكرة القائلة إن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

يذهب أصحاب هذه المدرسة إلى النمو السكاني ناتج عن الرغبة البشرية في التناسل والتكاثر، مما يؤدي إلى زيادة في عدد السكان في ظل حالة من ثبات الموارد الطبيعية ورأس المال والتراكم المعرفي، أو أن هذه العوامل تنمو، بحكم طبيعتها بمعدلات أبطأ من معدلات النمو السكاني، ونتيجة لذلك يتم استخدام الأفراد الأكثر فعالية وإنتاجية، فيما يكون السواد الأعظم من السكان غير قادر على رفع مستواه فوق الحد المقبول من مستوى المعيشة ويرى بعض أصحاب هذا النموذج وفي مقدمتهم صاحب هذه المدرسة "مالثوس" أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه، فيما يعمل التقدم التكنولوجي أو الاكتشافات إلى إحداث زيادة قصيرة المدى في الدخل، ويدفع النمو السكاني نحو التزايد، مما يشكل ضغطا على الموارد المتاحة[3]

إلا أن أفكار هذه المدرسة ما لبثت أن أصبحت موضع شك كبير في ضوء النمو المطرد الذي شهدته أوروبا في السكان والاقتصاد خلال القرون الثلاثة التي أعقبت انتشار هذا النموذج، فقد أصبحت دول أوروبا، نتيجة للتقدم التكنولوجي والنمو تعاني من مشكلة انخفاض عدد السكان، الأمر الذي حدا بعض تلك الدو ل إلى اعتماد برامج خاصة لاجتذاب عمالة متخصصة من الخارج، وكذلك لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة وعلى أية حال، فإن عدم اهتمام الدول المتقدمة بهذا النموذج لا يعني اندثاره نهائيا، إذ أن بعض الدول النامية مازالت تغيره اهتماماهما.

---

[1]- Dominique guellec pierre ralle : les nouvelles théories de la croissance op .cit. p. 160

[2]-Bloom, D. demographic transition and a economic opportunity : the Jordan 2001

[3]-Bloom, D. demographic transition and a economic opportunity : the Jordan 2001

2- المدرسة الثانية- مؤيدو الفكرة القائلة أن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي من خلال عدد من التغيرات ومنها ما يلي:

أ- يساهم النمو السكاني المتسارع وازدياد الكثافة السكانية في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار المؤسسي؛

ب- كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما ازدادت فرص استفادتها من اقتصاديات الحجم الكبير (Économies of Squale)

ج-كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما كان حظها أوفر في عدد المبدعين والعباقرة والأفراد ذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة.

3-مدرسة حياد الأثر السكاني:

أظهرت مجموعة من الدراسات عبر نماذج عبر النمو انه، ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن نسبة النمو السكاني ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي، فالافتراض الأساسي الذي اعتمد عليه نموذج "سولو" (Solow)، يقر بأن السلوك السكاني والتكنولوجيا هي متغيرات تعمل من خارج النموذج، وان التحول التقني والادخار يعملان على زيادة الدخل في الندى الطويل حيث أن أي زيادة في الدخل ليس لها أثر على النمو السكاني، وبناء عليه فإن الدول ذات العدد الكبير من السكان تحتاج إلى متراكمة المزيد من رأس المال لتحسين ظروف السكان فيها.[1]

ونتيجة لما ذهب إليه أصحاب هذه المدرسة خلال العقود الماضية، فقد أعددت الدراسة السكانية مهملة من قبل الدول النامية والمنظمات الدولية على حد سواء، اعتبار أن أثر العوامل الديمغرافية غير واضح من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي في أدبيات اقتصاديات التنمية، إلا أن ما تم إثباته من خلال مجموعة من الدراسات الحديثة، من أن ما أفقد النمو السكاني أهميته في الدراسات القياسية هو الاعتماد على معدل التغير المئوي في عدد السكان.

في حين عمدت مجموعة من الدراسات إلى إدخال تعديلات في المتغير الذي يمثل السكان بإضافة المتغير الذي يمثل السكان بإضافة متغير يمثل التوزيع العمري لسكان، وتحديدا لفئة الداخلين إلى سوق العمل، أو تلك المتوقع دخولها في المستقبل القريب، وبالفعل جاءت النتائج مغايرة وأثبتت أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي[2]

---

[1]-Soow, R .M technical progress and a aggregate production function review of economics and statistics ,vol.39p312

[2]-Bloom, d, economic development and the demographic transition : the role of cumulative causality p,n 51 , 1957

وتشير الدراسات السكانية إلى أن التحول يبدأ بانخفاض في معدلات الوفيات والإعالة على حد سواء، وذلك نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية والصحية، وتحسين معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل فظلا عن زيادة عدد سنوات التعليم عموما وللإناث بشكل خاص، وفي ملاحظة للنمو المتسارع في دول ما يسمى "المعجزة الأسيوية" نوهت بعض الدراسات إلى أن التحول الديمغرافي ومعدل النمو في الفئة العاملة من السكان الأسرع من معدل نمو فئة السكان المعالين خلال الفترة 1965-1990 مما ترتب على ذلك من زيادة حصة الفرد من الإنتاج في دول شرق آسيا، يشير إلى أن هذا النمو المطرد لم يأت صدفة فقد رافق هذا التحول مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك مجموعة من السياسات العامة التي أسهمت في تمكين النمو الأسيوية من قطف ثمار التحول الديمغرافي [1]

ومن ناحية أخرى توضح بعض الدراسات القياسية أن أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يمكن أن يوصف بأنه مرحلي أو آني، من حيث أنه يعمل ويكون مفعوله إيجابيا في حال نمو فئتي السكان، المعيلين والمعالين باتجاهين مختلفة، ويعني هذا الاستنتاج أن الدورة الديمغرافية سوف تتحرك في وقت ما باتجاه معاكس بحيث تنمو فئة المعالين على حساب الفئة الأخرى، مما يشكل ضغطا على اقتصاديات الدول التي لا تتمكن من استيعاب عرض العمل المتزايد نتيجة زيادة نمو فئة المعيلين.

[1]-Bloom, d, canning . d. and malaney , p, demographic transition economic: growth in asia population and development review , vol ,26, (2000), p123

خاتمة الفصل:

إن الديمغرافيا علم مثل باقي العلوم يهتم بالدراسة العلمية لمشاكل السكان سواء كانت الكمية أو النوعية، إضافة إلى أن هناك عدة مفاهيم ديمغرافية تستعمل لتحليل تطور السكان وأهمها مؤشرات الخصوبة، معدل النمو الطبيعي، التحول الديمغرافي والهبة الديمغرافية.

كما أن النمو الاقتصادي زيادة كمية مستمرة لمستوى الناتج وأن التنمية مسار لتحولات الهياكل الاقتصادية، الظروف المعيشية للأفراد، معيشة، تعليما، صحة وحرية هذا يعني أن مفهوم التنمية أعم من النمو وأن هذا الأخير، وبالرغم من أهميته واهتمام معظم الدراسات التاريخية أو الإحصائية به، لا يقيس هذه الرفاهية.

إضافة إلى أن تطور نظريات النمو السكاني و النمو الاقتصادي سمح بإيجاد عوامل أخرى للنمو غير العوامل التقليدية المتمثلة في العمل، رأس المال والأرض وأن من أبرزها التطور التقني، رأس المال البشري ومستوى المعارف الهياكل العمومية، التنظيم المؤسساتي، الانفتاح الخارجي، تقنيات الإعلام والاتصال وغيرها مما أدى إلى ظهور اتجاهات مختلفة تعبر كل منها حسب رأيها للفكر السكاني و الاقتصادي .

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيـــــد:

إن دراسة النمو الديمغرافي هو أمر هام بالنسبة لكل بلد، لان تعداد السكان يعتبر عنصر من عناصر الاقتصاد سواء كان دالك من حيث الإنتاج و الاستهلاك وأخذ القرارات، و الجزائر كبلد في طريق النمو عانت كثيرا من عبء النمو الديمغرافي بعد الاستقلال،بل تعتبره عاملا إيجابيا للنمو الاقتصادي، وهو الموقف الذي برز للجزائر في مؤتمر بوخارست سنة 1974، سرعان ما تغير هذا الموقف، إلا أنه يشكل عائقا للنمو الاقتصادي وهو الموقف الجديد الذي تبنته الجزائر في مؤتمر مكسيكو سنة 1984.

وبالاستناد إلى ما تقدم من ترابط وثيق وعلاقات متبادلة بين النمو الديمغرافيو النمو الاقتصادي، لابد أن نتعرف على حقيقة سياسة النمو السكاني في الجزائر قبل أن نتطرق إلى مناقشة العوامل المتبادلة بينهما، فعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

أولا: السياسة السكانيةو النمو الديمغرافي في الجزائر دراسة تحليلية

ثانيا: دراسة في مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: العلاقة بين النمو الديمغرافي، النمو الاقتصادي في ظل السياسات السكانية بعد الاستقلال

أولا : السياسة السكانية و النمو الديمغرافي في الجزائر دراسة تحليلية.

مر تطور السياسة أو الحركة الديمغرافية في الجزائر بثلاث مراحل مهمة منذ الاستقلال ميزتها سياستان متعاكستان للسكان، تنظر إحداهما للظاهرة الديمغرافية كجزء من المتغيرات التي تدرج في مسار النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فهي لا ترى في النمو الديمغرافي عائقا للتنمية بل يمكن التحكم فيه من خلالها، إلى درجة أن الحكومة في المرحلة الأولى للاستقلال اعتبروا النمو الديمغرافي كسلاح(1).

1. السياسات السكانية ومؤشرات النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال:

بعد الأزمة الاقتصادية وانفصال مسار التنمية المتدهور عن مسار النمو الديمغرافي المتزايد، برز الوعي بخطورة ظاهرة النمو الديمغرافي مما أدى إلى تبني سياسة سكانية جديدة تعتمد على برنامج التخطيط العائلي وتنظيم الولادات والتحكم في النمو السكاني، وبهذا تكون السياسة السكانية في الجزائر من نوع السياسات الداخلية الذي يتحكم فيه الفرق بين الأداء الاقتصادي والنمو الديمغرافي.

وهناك أربعة عوامل يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتقييم السياسة السكانية وهي: معدلات الخصوبة، معدلات الولادات والوفيات الإجماليين (أو باختصار معدل النمو الطبيعي)، سن الزواج ومدى انتشار استعمال وسائل منع الحمل بكل أنواعها.

مباشرة بعد الاستقلال لاحظ كثير من الباحثين[2] أن وتيرة النمو الديمغرافي في الجزائر كانت تتميز بسرعة كبيرة (2.6% بين 1954 و1960)، وأنها ستؤدي -إن حافظت على نفس المستوى- إلى تضاعف عدد السكان في أقل من 30 سنة كما أن بعض الدراسات ومنها التي قامت بها الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية (AARDES) التي نشرت نتائجها في 1968 بينت حسب ما ذكرته الدكتورة زهية وضاح بديدي أن الوضعية هي أكثر خطورة بالنظر إلى أن هذه الوتيرة للنمو السكاني سوف تتسارع في السنوات المقبلة، وأن الجزائر سوف تشهد تضاعفا لعدد سكانها في أقل من 20سنة، ويعد الوضع أخطر بالنظر إلى تسارع النمو الديمغرافي أيضا في الفترة 1966-1977، إذ كان المعدل السنوي يقدر بـ3.2% وارتفع إلى 3.5% بالمتوسط في بداية الثمانينات، في المقابل يرى باحثون آخرون أن الانفجار الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال لا يعد

[1]-jean-françoisdaguzan : démographie économie développement : l'enjeu stratégique de l'Afrique du notes de la fondation pour la recherche stratégique (FRS) ,mars ,2006

[2]-zahia ouddah-bedidi : l'avenir des programmes de planning familial en Afrique : baisse rapide de la fécondité et politique de population en Algérie (une évolution paradoxale) . proposition de communication pour le conférence de L'UEPA 2007sur le sithttpp://uaps2007.princeton.edule 05/12/2009

أمرا خطيرا لأنه أتى بعد مرحلة من نقص السكان مقارنة بالخبرات التي تزخر بها الجزائر ليملأ فراغا ناتجا عن خسائر الحرب وهجرة المعمرين[1].

في هذا السياق وعكس ما كان متوقعا فإن الجزائر لم تتبن أي سياسة لتحديد الولادات بل اعتمدت خطابا مضادا لأي فكرة بخصوص التخطيط العائلي، فرغم ما كان يحذر منه المسئولون من التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الذي يفرضه النمو الديمغرافي بالمعدل 3%، إلا أن الجزائر انتظرت إلى غاية سنة 1983 لوضع أول برنامج للتحكم في النمو السكاني.ففي سنة 2003 وبعد 20 سنة من وضع هذا البرنامج، بلغ معدل النمو الديمغرافي حوالي 1.6% (1.57% بالضبط) حيث انخفض معدل الوفيات الإجمالي من 20 بالألف قبل الثورة التحريرية إلى 4.5 بالألف في 2009، بينما انخفض معدل الولادات من 46 بالألف إلى 24 بالألف في 2009، كما انخفض مؤشر الخصوبة الإجمالي من حوالي 8 أطفال لمرآة الواحدة في بداية 1970 ليصبح 2.2 في 2002، وتلاحظ الدكتورة زهية وضاح بديدي أن السلطات الجزائرية بسبب تخوفها من الضغط السكاني، ما زالت تحاول تخفيض أكثر من معدل الخصوبة إلى غاية المستوى المناسب لمعدل تعويض الأجيال، دون أن تلاحظ في الواقع أن هذا المستوى قد تم الوصول إليه فعلا، وأن إحصاء 1998 بين أنه في عدة مدن انخفض مؤشر الخصوبة إلى تحت هذا المستوى في منتصف التسعينات.

1.1- المرحلة الأولى 1962-1985: مرحلة تغلب الحل التنموي ومساري التسارع والتقلص البطئ لنمو الديمغرافي.

أ- تطور مؤشرات الخصوبة الإجمالية.

على امتداد هذه المرحلة الأولى، لم يكن هناك أي اتجاه رسمي نحو أي سياسة سكانية تعمل على التحكم في النمو الديمغرافي، بل ترك الأمر لمسار النمو الاقتصادي، واعتبر هذا الأخير المحدد الرئيسي لتقلبات السلوك الديمغرافي للسكان، وضمت هذه المرحلة مسارين مختلفين لمعدلات الخصوبة، مسار التسارع ومسار التقلص البطيء، فقد ارتفعت الخصوبة بداية من فجر الاستقلال بصفة مفاجئة ووصلت إلى مستوى مرتفع في سنة 1966 بحوالي 8 أطفال لكل امرأة. تأكد هذا الرقم من خلال

[1]-world perspective université de sherbrookke sur site :
http://perspective.usherbrook.cale,21/07/2009

المسح الذي أنجز في الفترة 1969-1971 الذي أعطى 8.1 طفل لكل امرأة في سنة 1970[1]. ويمكن تفسير هذا الارتفاع لمعدل الخصوبة الإجمالي برجوع الاستقرار والأمن للبلاد بعد الاستقلال مما رفع عدد الزيجات، واجتماع الأزواج بعد أن فرقت بينهم الحرب التحريرية[2]، كما أن تقدم سن الزواج الأول أدى أيضا إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في ظل غياب أي وسيلة لمنع الحمل[3].

ومن خصائص الخصوبة التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال حسب الفئات العمرية أنها أكبر عند النساء من الفئة 25-29 تليها الخصوبة بالنساء من الفئة 30-34 ثم تلك المتعلقة بالفئة الصغرى 20-24 وهي أضعف عن الفئتين 45-49 و15-19، هذا يعني أن معدلات الخصوبة ضعيفة عند الفئة الصغرى وكذا الفئة الكبرى، كما أن الخصوبة هي أكبر في الريف منها في المناطق الحضرية خاصة بخصوص الفئة الأولى والفئات الثلاثة الأخيرة[4]. كما أنها أكبر عند فئة النساء العاطلات [5]

الجدول التالي يبين لنا تطور مؤشر الخصوبة الإجمالي في الفترة 1970-1985

الجدول رقم (01) تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر في الفترة 1970-1985.

السنة	1970	1977	1980	1981	1982	1983	1985
مؤشر الخصوبة الإجمالي (طفل للمرأة الواحدة)	8.1	7.4	7.1	6.9	6.4	6.4	6.2

المصدر:

A.Hemal & t.haffad : la transition de la fécondité et politique de politique de population en Algérie. Revue :science humaines ,N°12.1999 ,Université mentouri ,Constantine, Algérie, 1999,. P6

[1]Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. revue science humaines N°34.Déc.2010 P27.

[2]--G.Negadi,D.Tabutin,J.Vallin : situation démographique de l'Algérie, Op.cit. P30

[3]--zahiaoudaah-bedidi : fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1994 INED documents de travail N°185 Oct 2012.P2

[4]-Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. Op.cit. P31..

[5]G.Negadi, D.Tabutin, J.Vallin ; situation démographique de l'Algérie, Op.Cit31

شكل رقم (03): تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر في الفترة 1970 – 1985 .

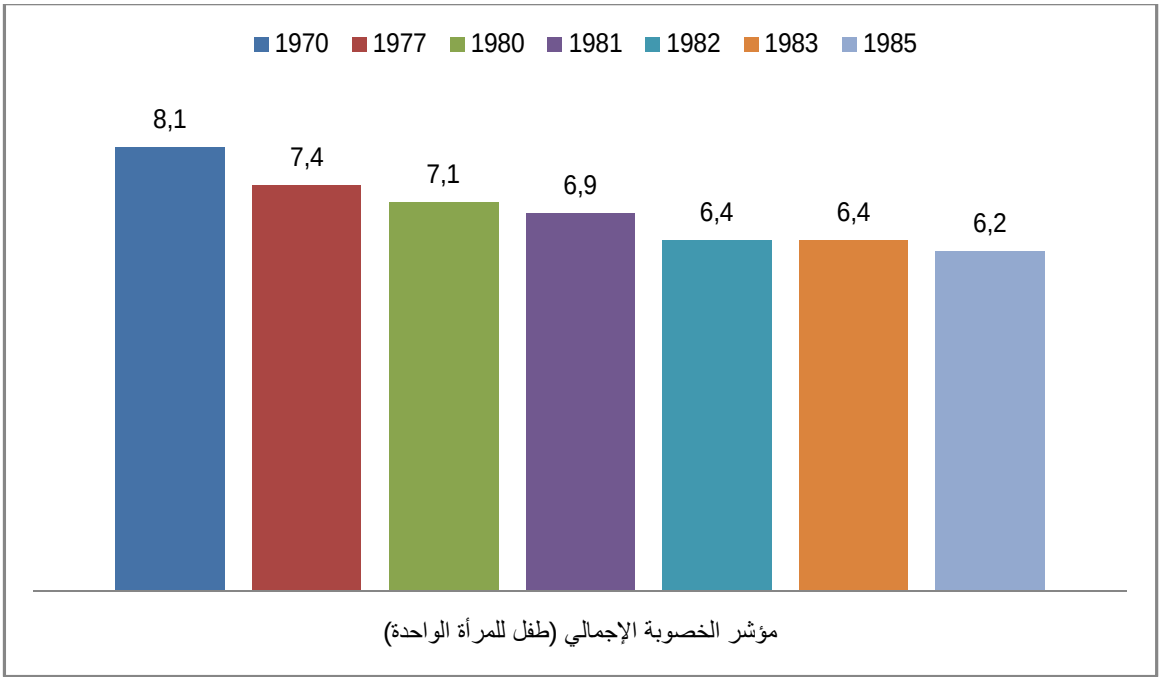

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (01)

تشير إلى أن مؤشرات الخصوبة الإجمالية كانت تتزايد منذ الاستقلال وقد وصلت إلى أقصى مستوى لها كما بينه الجدول 1970، بمعدل 8.1 طفل للمرآة الواحدة، ولكنها بعد تلك السنة بدأت في انخفاض متواصل دون أن يتم في إطار سياسة محددة تعمل على التخطيط العائلي، وقد وصل معدل الخصوبة إلى مستوى 6.2. طفل في سنة 1985 وهو أقل من المسجل في 1970 بحوالي طفلين، وتختفي وراء هذا الانخفاض المستمر لمعدلات الخصوبة الإجمالية اختلافات كبيرة في هذه المعدلات حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأزواج[1].

وأمام هذه المستويات المرتفعة من الخصوبة والوعي الذي كان يحمله المجتمع والسلطات الجزائرية بخطورة ظاهرة النمو الديمغرافي السريع، إلا أن هذه الأخيرة كانت تفضل الحل التنموي الذي كان يعتبر حلا إيجابيا وفعالا، و ذلك بخلق مناصب عمل لليد العاملة وفتح مدارس للأطفال وتوفير الهياكل الصحية للجميع، وهذا ما جعل الجزائر تتبنى على المستوى العالمي موقفا رافضا لكل سياسة محددة للنمو الديمغرافي، بحجة أن أحسن مانع للنمو الديمغرافي هو التنمية، وبينت هذا الموقف علنا كرائدة لدول العا لم

[1]-G.NegadiD.TabutinJ.Vallin Op.Cit P42

الثالث مع الصين معارضة بشدة لأي سياسة سكانية للتحكم في النمو الديمغرافي، وضد فكرة أن يكون التحكم في النمو الديمغرافي شرطا من شروط التنمية.[1]

ب- تطور النمو الطبيعي:

لقد بدأ معدل النمو للسكان في الجزائر في بداية القرن العشرين ضعيفا جدا (0.5%سنويا)[2] وبقي ارتفاعه متواضعا إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ولكنه تسارع بداية من تلك الفترة وصولا إلى مستوى 2.3% في سنة 1950، ليرتفع إلى 3.2%في كامل فترة الستينات والسبعينات والنصف الأول من الثمانينات كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (02) تطور معدل الولادات والوفيات الإجماليين وكذا معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر في الفترة 1950-1985.

السنة	معدل الولادات الإجمالي ‰	معدل الوفيات الإجمالي ‰	معدل النمو الطبيعي %
1950	44.00	21.00	2.30
1954	49.00	18.00	3.10
1960	50.56	20.12	3.04
1962	50.40	19.40	3.10
1970	48.37	16.20	3.22
1977	45.41	13.40	3.20
1980	43.87	11.77	3.21
1981	40.04	9.44	3.06
1982	40.60	9.10	3.15
1983	40.40	8.80	3.16
1984	40.18	8.60	3.16
1985	39.45	8.35	3.11

Source : Ministre de la population : politique nationale de population à l'horizon 2010/synthéesjuil ,2001. P2
http://www.sante.dz/dossier/direction-population/journee.pdf,le12/03/2014

[1]-addel-llahyaakoudb : dynamique démographique au Maroc et en Algérie : ressemblances et dissemlance des évolution eécentes. Colloque international. , Association internationalesdes démographe de lanfue français, AIDELF, P571

[2]-zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in Alegria : discrepancies between planning and Outcomes. Population and développement .review .vol38. Issue supplementsl,Oct, 2012, P81

يبين الجدول أن معدل النمو الطبيعي ارتفع من مستوى 2.3%في سنة 1950 إلى 3.1% في سنة 1962 باستثناء تقلص طفيف في 1960 مقارنة بسنة 1945، إلى 3.2%ابتداء من سنة 1970 وإلى غاية سنة 1980، ومنذ تلك السنة بدأ هذا المعدل في انخفاض تدريجي، ولكن بوتيرة بطيئة إلى غاية 1985 (باستثناء تقلص طفيف في 1981 مقارنة بسنة 1980) ليصل إلى مستوى 3.1%، ونلاحظ أن هذا المعدل ارتفع بنسبة تقارب 35%في فترة 4 سنوات فقط (1950-1954)، بينما ارتفع فقط بنسبة 3.9%في فترة 16 سنة (1954-1970)، يلاحظ أيضا انخفاض معدل الوفيات الإجمالي من 21 في الألف في 1950 إلى 16 في الألف في 1970، ثم إلى 8.35 بالألف في 1985، ساهم في ذلك السياسة الاجتماعية والصحية التي انعكست أساسا في مجانية العلاج التي أقرت في 1974 وتكثيف برامج التلقيح[1]، كما نلاحظ ارتفاع معدل الولادات في الفترة 1950-1962، ولكنه شهد بعد ذلك انخفاضا إلى أن وصل إلى 39.45 بالألف في 1985، الانخفاض الكبير لمعدلات الوفيات الإجمالي هو الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي إلى حدود 3.2% في كامل الفترة 1954-1980، كما أن تقلص معدلات الولادات الإجمالية كان بداية من السبعينات،و الذي أدى إلى تقلص معدل النمو الطبيعي بداية من ذلك، ولكنه اعتبر رغم ذلك مرتفعا.

ج. تطور سن الزواج واستعمال وسائل منع الحمل:

إن تقلبات معدلات الخصوبة الإجمالية ومعدلات الولادات الإجمالية تجد من بين أسبابها تغير سن الزواج ومدى انتشار وسائل منع الحمل كما نجده في الجدول الموالي.

الجدول رقم 03 : تطور سن الزواج الأول بالنسبة للنساء بين 1948 و1985.

السنة	1948	1954	1966	1969	1977	1985
سن الزواج	20.0	19.6	18.3	19.3	20.9	22.6

المصدر:

Tayeb louadi : Ménages, familles et transition démographique en Algérie, revue de recherche et des études scientifiques / université de Médéa, N°2, dec.2008.P53

[1]-Ali kouaoci : tendance et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986 .revue population, N°2 volume 47 ,1992. P327

شكل رقم (04) تطور سن الزواج الأول بالنسبة للنساء بين 1948 و 1985

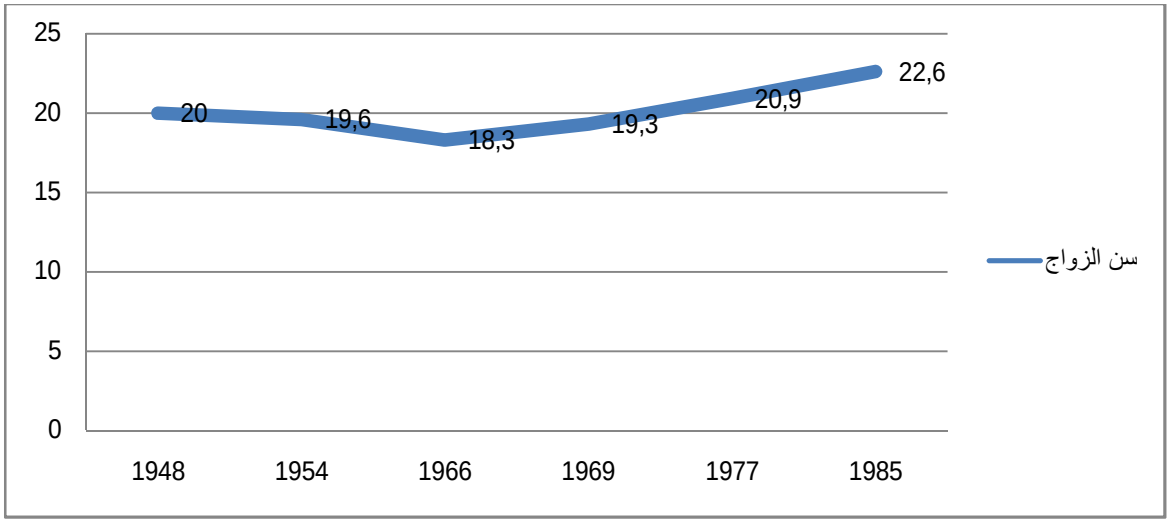

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات من الجدول رقم (03)

يلاحظ من الجدول أن سن الزواج في السنوات الأولى من الاستقلال قدر بـ 18.3 سنة في 1966، و19.3 سنة في 1969، بعد أن كان 20 سنة في أواخر الأربعينات، ويعود هذا التقديم لسن الزواج للظروف الملائمة والاستقرار الذي أعقب الاستقلال. غيران سن الزواج بدأ في الارتفاع منذ 1966 ليصل إلى 21 سنة في 1977، ولم يتوقف عن الارتفاع منذ تلك السنة، حيث وصل إلى 22.6 سنة في سنة 1985، وحسب المناطق فقد كان سن الزواج النساء في 1977، 22.1 سنة في المدن و19.8 سنة في الريف وأصبح في 1987، 24.8 سنة في المدن و22.3 سنة في الريف[1].

من جهة أخرى ارتفعت نسبة استخدام طرق منع الحمل من مجموع النساء المتزوجات في سن الإنجاب من 8% في 1966 إلى 11% في 1980، 25% في 1984 ثم 35% في 1986.[2]

ونستنتج مما سبق أن عاملي تأخر سن الزواج وانتشار استعمال وسائل منع الحمل كانا هما المحددين الرئيسين في خفض معدلات الخصوبة التي ميزت الفترة 1970-1985، غير أنه وحسب بريتشال (Pritchell1994) فقد وجد أن مستوى الخصوبة الفعلي لا يرتبط إلا قليلا بإمكانية الحصول على الخدمات المساعدة لمنع الحمل، بل أن ذلك تحكمه الرغبة في مستوى

[1]- A.Hemal t. Ihafad, la transition de fécondité de population en Algérie. Op.Cil, P.66 ‘

[2]-فليب فارغاس: علم السكان: علم السكان مفرع معرفي يهتم بالنساء مقال على الانترنت مرجع سبق ذكره

محدد للخصوبة، كما وجد أن الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل هو نتيجة رغبة المرأة في عدد أقل من الأطفال وليس السبب وراء انخفاض نسبة المواليد[1].

وباعتبار أن النمو الطبيعي بمعدل 3% كان يشكل تحديا كبيرا من حيث متطلبات السكان والصحة والتعليم والمرافق والغذاء، تم التفكير في ضرورة تبني سياسة سكانية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية والبيئة، من أجل تحسين نوعية الحياة للجميع[2].

وقد تم ذلك في إطار المخطط الأول للتنمية بالنظر إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يعد قادرا على تلبية حاجيات السكان الإجمالي، ولا يمكنه أن يمثل قاعدة صلبة من أجل تنمية اقتصادية جادة.

وباعتراف السلطات بالمشكلة التي يسببها الضغط السكاني على الاقتصاد، وكذا بحق المرأة في التخطيط العائلي من أجل تحريرها والحفاظ على صحتها، تم تقديم مشروع البرنامج الوطني لتباعد الولادات (BNEN) لمنظمة الصحة العالمية في سنة 1971، وفي 1974 تم رسميا وضع برنامج للتحكم في النمو الديمغرافي عن طريق تباعد الولادات باقتراح فتح بعض المراكز لحماية الأمومة والطفولة (CPMI) في بعض ولايات الوطن (الأولى سنة 1967 ثم آخران في 1969) والتي انتشرت على مستوى كامل تراب الوطني في سنة 1984 بمجموع 346 مركزا[3]. وزيادة على أن الجزائريين كانوا مستعدين لقبول أي برنامج لتنظيم الولادات خاصة الشباب والمثقفين وسكان المدن منهم حسب المسح الذي قامت به جمعية AARDES في 1967-1968،فإن الفتوى التي صدرت من طرف المجلس العلمي بالقبول الشرعي لعملية تنظيم النسل في سنة 1968 أزالت المخاوف من هذه العملية لدى بعض أفراد المجتمع الجزائري.

---

[1] هـ:- ministère Population :*Politique nationale de population û l'horizon 2010/Synthèse. Op.Cit*, P.

[2]-ammar boumghar : les structure prestaire de service de planification famille : des difficultés persistantes malgré leur multiplication, les documents et Manuels de CEPED N°8 Centre français sur la population et développement ,CEPED ,Paris ,P85

[3]-zahia Ouadah-Bedidi & jacquesVallin Fertility and population policy in algeria : discrepancies between planning and Outcomes.Population and development review vol38. Issue supplementsl,Oct ,2012, P82

2.1- المرحلة الثانية 1986-2010 تسارع تقلص النمو الديمغرافي في إطار السياسة السكانية المنظمة.

يعتبر الدكتور محمد معزوز أن الخطاب الرسمي المتعلق بالظاهرة الديمغرافية كان يستهدف مباشرة فئة العمال الذين اعتبرهم هذا الخطاب أنهم، وبسلوكهم الاجتماعي والديمغرافية اللامسؤول، ينتجون قليلا وينجبون كثيرا، فكانوا بالتالي السبب في تعطل مسار التنمية[1]، في هذا الظرف تبلورت رؤية جديدة للسلطات الرسمية تعتبر النمو الديمغرافي عائقا أمام التنمية والتطور وقد حمل المخطط

الخماسي الأول 1980-1984 الذي كان شعاره من أجل حياة أفضل، هذه الرؤية الجديدة، حيث أشار

إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستكون بدون جدوى إذا لم يتم التحكم في النمو الديمغرافي، يجب أن يكون هناك إذن فعل إيجابي بتخفيض معدلات الولادات الذي أصبح شرطا أساسيا لتحسين فعالية البناء الاقتصادي ومحاولة بصفة كافية و دائمة للحاجيات الاجتماعية للسكان[2]. في هذا الإطار وفي شهر فيفري 1983 تبنت السلطات برنامجا جديدا ضمن سياسة سكانية محددة،سمي بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD)، الميثاق الوطني المعدل لسنة 1986 ركز على هذه النظرة المالتوسية الجديدة في تناقض كامل مع الميثاق الوطني الذي اعتمد 10 سنوات من قبل (ميثاق 1976)، ولم يكتف الخطاب الرسمي الجديد بالتوجه للرأي العام الداخلي، بل أصبح هو الرأي الذي اعتمدته الجزائر في المحافل الدولية الخاصة بالسكان، ففي مؤتمر السكان لسنة 1984 في المكسيك، كان موقف الجزائر معاكسا تماما لما كان عليه في مؤتمر 1974 ببوخارست، حيث كان يعتبر أن النمو الديمغرافي هو عائق أمام التنمية، وهو الموقف الذي جاء في ظرف اقتصادي واجتماعي مختلف عما كان عليه مؤتمر 1974.

وما يبين إصرار الحكومة على اتجاهها نحو التحكم في النمو الديمغرافي، هو ارتفاع عدد مراكز حماية الأمومة و الطفل، حيث بلغت 2500 مركز في 1994 [3]، و عرض منتوجات موانع الحمل بالمجان على الراغبين فيها، بالموازاة مع ذلك سطرت الحكومة برنامجا لتنظيم الولادات (بهدف تنظيم النسل و ليس تحديده)، و لكنه كما ذكرنا لم يساهم كثيرا في اتجاه معدلات الخصوبة نحو

---

[1]-Mohamed mazouz :population, société et développement en Algérie :facteur historique et problème actuel, Op.cit, P33

[2]-Ammar boumghar : les structure prestaire de service de planification familiale : des difficultés persistantes malgré leur multiplication Op,cit ,P85.

[3]-Ammar boumghar : les structure prestaire de service de planification familiale : des difficultés persistantes malgré leur multiplication Op,cit ,P85.

الانخفاض، إلا أنه ساهم في إيجاد وعي إيجابي جديد بقبول استخدام طرق منع الحمل العصرية، وشجع على ذلك فتوى شرعية جديدة أباحت تنظيم الولادات عن طريق موانع الحمل صدرت في 1982و أكدت بالتالي على تلك التي صدرت في 1968.

أ – تطور مؤشرات الخصوبة الإجمالية:

شهدت مؤشرات الخصوبة الإجمالية في هذه الفترة مسارين متعاكسين، مسار الانخفاض كان قد بدأ منذ الفترة الماضية (1970 – 1983) و تواصل إلى غاية بداية سنوات 2000، أي أن اتجاه مؤشرات الخصوبة نحو الانخفاض كان سابقا للسياسة السكانية التي انتهجتها الجزائر منذ 1983و التي تعمل على تنظيم النمو الديمغرافي، و مسار بدأ من سنة 2001 إلى سنة 2010 تميز بارتفاع متواصل لهذه المؤشرات.

يمكن القول إذن أن انخفاض مؤشرات الخصوبة لم ينتظر المخططات الرسمية، فقد بدأ منذ بداية السبعينات حينما وصلت إلى مستوياتها القصوى (8,1 طفل للمرأة الواحدة في 1970)، ثم انخفضت بداية من تلك السنة كانت نسبة الانخفاض 70% ما بين تلك الفترة و بداية سنوات 2000 [1]كما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم(04): تطور مؤشر الخصوبة الإجمالي في الجزائر في الفترة 1985-2010.

السنة	مؤشر الخصوبة	السنة	مؤشر الخصوبة
1985	6.23	1996	3.14
1986	5.49	1998	2.67
1987	5.29	2000	2.63
1988	5.29	2001	2.57
1989	4.61	2002	2.40
1990	4.53	2005	2.81
1992	4.36	2008	2.84
1995	3.51	2010	2.87

المصدر:

1985-2001 Mohamed Gaid : impact de la transition démographique sur le marché du travail : état des lieux et perspectives à l'horizon 2045 cas de l'Algérie ,Op.Cit (annexes P17)

2002-2010 http://www.ons.dz/IMG/PDF/table-2012-PDF.le10/04/2014

[1]-zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in Algeria : discrepancies between planning and Outcomes. Population and development review vol38. Issue supplements,Oct ,2012, P82

شكل رقم (05): مؤشر الخصوبة في الجزائر من 1985. 1995

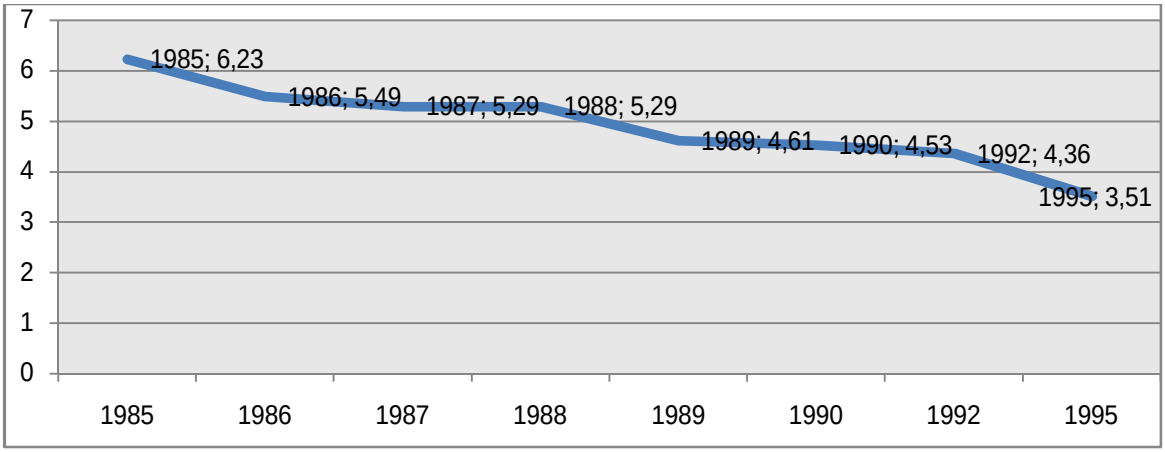

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات من الجدول رقم (04)

نشير أولا إلى أن مؤشر الخصوبة كان يواصل انخفاضه منذ 1970و كان في الفترة السابقة أكبر من 6 أطفال للمرأة الواحدة، ولكنه عرف انخفاضا مهما منذ 1995، حيث نزل لأول مرة تحت مستوى 6 أطفال للمرأة الواحدة. واصل انخفاضه إلى أقل من (3,5 طفل) 1995، ثم إلى أدنى مستوى 2,8 في السنوات الأخيرة بـ 2,81 في 2005، 2,84 في 2008 و2,87 طفل للمرأة الواحدة في 2010، ويستقر عند ذلك المستوى في سنة 2011 ويرتفع من جديد إلى 3,02 طفل في 2012.

نذكر أن من أسباب تواصل انخفاض مؤشرات الخصوبة في الجزائر بعد سنة 1970 إلى غاية سنة 2000 نجد التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التي دخلت فيها الجزائر منذ الاستقلال، والإجراءات التي كانت تعمل على تحسين مكانة المرأة في المجتمع بتوفير فرص التعليم والشغل لها. ونجد أيضا إلى جانب تأخر سن الزواج انتشار موانع الحمل. ويتبين هنا أن سن الزواج بعد الاستقلال والذي أدى إل ارتفاع مؤشرات الخصوبة إلى غاية سنوات 1970 عندما كان في اتجاه الانخفاض هو نفسه الذي أدى إلى تقليص هذه المؤشرات بعد ذلك عندما أصبح في اتجاه الزيادة. وقد انعكس انخفاض مؤشرات الخصوبة في انخفاض نسبة الإعالة الخاصة بالشباب منذ الاستقلال.

يجب التذكير هنا أن ظاهرة انخفاض مؤشر الخصوبة في هذه الفترة كانت تمس أكثر فئة العمر 15-19، حيث انخفض مؤشر الخصوبة لهذه الفئة في الفترة 1980 – 1990 بنسبة 81,6 %، وفي الفترة 1970 -1990 . بالنسبة للفئة العمرية

20 – 24 كانت نسبة الانخفاض في الفترتين على التوالي: 52% و 57,7 %، أما بالنسبة للفئات الأخرى فإن الانخفاض تم في الفترتين على التوالي بنسبة 30%و نسبة 47,4%.

ب . تطور معدل النمو الطبيعي :

مثلما رأينا بخصوص مؤشرات الخصوبة الإجمالية، شهد معدل النمو الطبيعي أيضا اتجاهين متعاكسين، فقد بدأ كما رأينا سابقا بانخفاض متواصل و بوتيرة بطيئة منذ 1970،حيث كان عند مستوى 3,2% الى3,1% في سنة 1985، و تسارع هذا الانخفاض كما يبينه الجدول الموالي ابتداء من سنة 1986 حيث وصل لأول مرة إلى أقل من 3% (2,74%) و يتواصل هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2000 حيث يصل إلى أقل مستوى له في كامل فترة الدراسة (1,48%)، ثم ينعكس الاتجاه نحو الارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001 كما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم 05 : تطور معدل الولادات الإجمالي و معدل الوفيات الإجمالي

و كذا معدل النمو الطبيعي للسكان في الجزائر في الفترة 1985-2010

السنة	معدل الولادات الإجمالي (‰)	معدل الوفيات الإجمالي (‰) (سلم× 5)	معدل النمو الطبيعي (%) (سلم × 10)
1985	39,45	8,35	3,11
1986	34,73	7,34	2,74
1987	34,60	6,97	2,76
1990	30,94	6,03	2,49
1993	28,22	6,25	2,20
1994	28,24	6,56	2,17
1995	25,33	6,43	1,89
1997	22,51	6,12	1,64
2000	19,36	4,59	1,48
2001	20,03	4,56	1,55
2002	19,68	4,41	1,53
2003	20,38	4,55	1,58

تابع للجدول رقم (05)			
السنة	معدل الولادات الإجمالي (‰)	معدل الوفيات الإجمالي (‰) (سلم× 5)	معدل النمو الطبيعي (%) (سلم × 10)
2004	20,67	4,36	1,63
2007	22,98	4,38	1,86
2008	23,62	4,42	1,92
2009	24,07	4,51	1,96
2010	24,68	4,37	2,03

المصادر :

-1985 -1993 : ministère de la Population : Population nationale de population à l'horizon 2010 , Op.Cit,P.2

population a développement en :-1994 -2002 Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière Algérie rapport national /déc., 2003,P11

www. Sante. Dz

PDF , le 10/04/2014 .Ons dz/ IMG PDF / AQC,2005. http //www:-2004 2003-

يظهر من الجدول أن الاتجاه العام لمعدلات النمو الطبيعي مثلما كان الأمر بالنسبة لمؤشرات الخصوبة بدأ منذ 1986 في انخفاض متسارع، فقد نزل لأول مرة تحت مستوى 3% في 1986، وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2000 حيث كان عند أدنى مستوى له (1.48%)،إلا أنه عاد إلى الارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001 ليصل إلى 2.03%في 2010 ثم إلى 2.04% في سنة 2011 حسب الديوان الوطني للإحصائيات و2.16% في 2012.[1]

إن نزول معدل النمو الطبيعي لأول مرة تحت مستوى 3% في 1986 ليعكس التدهور العام الذي أصاب الجزائر مجتمعا واقتصادا بسبب الصدمة السلبية لسنة 1986 الناتجة عن انهيار أسعار النفط، مما يعني أن بعث برنامج تباعد الولادات الذي بدأ قبل تلك السنة يعكس جيدا الضرورة الملحة لتقليص الوزن الديمغرافي.[2]

وبتحليل معدل الولادات الإجمالي يبرز الجدول أن هذا الأخير أصبح من سنة 1985 أقل من 40 بالألف (39.45 بالألف في 1985) لينزل بحوالي 4 نقاط في سنة 1986 (34.73 بالألف) ويواصل الانخفاض تدريجيا إلى غاية 2000

[1]-http :www.ons.dz/MG/PDF//table-2012le 10/04/2014

[2]-djilal sari : la maitrise de la croissance démographique en Algérie, Op.Cit.P205

(19.36 بالألف) ويرتفع منذ تلك السنة إلى غاية سنة 2010 (24,68 بالألف)، وإلى 24,78 في الألف في سنة 2011 و26,08 في 2012 حسب موقع الديوان الوطني للإحصائيات.[1]

و في هذا الإطار نشير إلى أنه تم تسجيل انخفاض في عدد الولادات بين 1981 و1985 بأكثر من 80 ألف،أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 9,5%و بحوالي 57 ألف ولادة بين 1995 و1996[2] .

أما بخصوص معدل الوفيات الإجمالي فقد أنخفض بنقطة واحدة بين 1985 و1986 (من 8,35 بالألف إلى 7,34 بالألف)، ثم واصل انخفاضه بصفة مستمرة و بأقل من نقطة واحدة في كل سنة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل بين سنتي 1997 و2000 ليصل إلى 4,37 بالألف في سنة 2010 و يرتفع قليلا في سنة 2011 عند مستوى 4,41 في الألف ثم 4,53 في 2012 حسب موقع الديوان الوطني للإحصائيات.[3]

و عموما يمكن أن نجد تفسيرا آخر لعودة معدلات الخصوبة و معدلات النمو الطبيعي للسكان للارتفاع منذ بداية 2000 في عودة الأمن و الاستقرار للجزائر بعد عشرية كاملة من الأزمات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية راح ضحيتها الآلاف بين قتلى و مفقودين في سيناريو متطابق تماما مع ذلك الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال، مباشرة حين ارتفعت معدلات الخصوبة إلى المستويات القياسية المعروفة بعد عودة الاستقلال، و ما صاحبه من عودة الأمن و السلم و الاستقرار.

الجدول رقم 06 : تطور عدد الزيجات و نسب نموها في الفترة 1990-2011

السنة	1990	2000	2007	2008	2009	2010	2011
العدد	149.345	177.548	325.485	331.190	341.321	344.819	369.031
نسبة النمو(%)	-	18,88	83,32	1,75	3,06	1,02	7,02

المصدر : http :www.ons.dz/MG/PDF//table-2012PDFle 10/04/2014

يبين الجدول أن عدد الزيجات ارتفع بنسبة تفوق 83% بين 2000 و2007 أي بنسبة نمو تقارب 12% سنويا، في حين لم تصل نسبة نمو عدد الزيجات 19% في كامل الفترة 1990-2000، أي بنسبة نمو أقل من 2% سنويا (1,20)، كما انه رغم تقلص نمو عدد الزيجات بداية 2008 إلا أن هذه

[1]-http :www.ons.dz/MG/PDF//table-2012le 10/04/2014

[2]-Djilali Sari/ la maitrise de la croissance démographique en Algérie , Op ,cit, p 201

[3]-http :www.ons.dz/MG/PDF//table-2012le 10/04/2014

النسبة ارتفعت ارتفاعا محسوسا في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 (7,02%). نشير إلى أن عدد الزيجات حسب الديوان الوطني للإحصائيات بأكثر من 11% سنويا بين2000 و2006 وتجاوزت نسبة 10% بين 2006 و2007، وربما نجد في تسارع عدد الزيجات ابتداء من سنة 2000 وإلى غاية 2007 على الأقل وخاصة ما يفسر الاتجاه الجديد لمؤشرات الخصوبة ومعدلات النمو الطبيعي للسكان في الجزائر منذ 2000.

ج- سن الزواج الأول واستخدام وسائل موانع الحمل:

إن برنامج التحكم في النمو الديمغرافي وإن ساهم بطبيعة الحال في اتجاه مؤشرات الخصوبة ومعدلات الولادات نحو الانخفاض منذ منتصف الثمانيات إلى غاية سنة 2000 من خلال انتشار استعمال وسائل منع الحمل، إلا أن التأخر المتواصل لسن الزواج لعب دورا أساسيا في هذا الاتجاه أكثر من استعمالات هذه الوسائل، فقد استقرت نسبة النساء اللائي استخدمن طريقة من طرق منع الحمل من مجموع النساء المتزوجات في سن الإنجاب (15-49) في حدود 60%، حيث أنها لم ترتفع إلا بنسبة 7% بين سنتي 1995 و2006 (من 57% في 1995)[1] إلى 61% في 2006 حسب السيدة قداد مديرة السكان في وزارة الصحة[2].كما تكمن أهمية تأخر سن الزواج مقارنة باستعمال وسائل منع الحمل في تخفيض معدلات الخصوبة، في انخفاض مؤشر الخصوبة الإجمالية من 6.2 طفل للمرأة الواحدة في 1985 إلى 3.5 في 1985 ثم 1995 ثم إلى 2.2 في 2000-2001 أي بانخفاض نسبته حوالي 65% في فترة 15 سنة، في حين لم تكن نسبة انخفاض الخصوبة في إطار الزواج إلا 35% بين هاتين الفترتين نتيجة .لاستعمال طرق منع الحمل[3].

الجدول رقم07 :تطور استعمال وسائل منع الحمل بين 1984-2006

السنة	1984	1986	1990	1992	1995	2006
النسبة%	25	35	41	51	57	61

المصدر:

Tayeblouadi : Ménages, familles et transition démographique en Algérie, Op.Cit ? P51
Ministère de la santé de la population et de la Réforme Hospitalière : Population et développement Algérie Rapport National 2003, Op. Cit ,P22

[1]N.Dekkar ; Évolution et perspective de la pratique contraceptive en Algérie. Journal international de biotique ? 2002 ,vol ,13 N34
[2]Httpp//algeriepyrenees.com/article-Algérie-le-contrôle-des naissances-le 15/04/2013
[3]Zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in algeria : discrepancies between planning and Outcomes . op . cit. ,p 188

ويلاحظ من جهة أخرى أن انتشار استعمال موانع الحمل (التي فاقت نسبة 50% بداية من التسعينات) لم يكن وليدا لسياسة سكانية جديدة محددة، ولكن ذلك كان مرتبطا بعدة عوامل تعكس التغيرات العميقة التي حدثت في المجتمع الجزائري، أهمها تطور التعليم وبالخصوص تعليم النساء، وكذا ولوجهن في سوق الشغل المأجور، والتعمير، هذه العوامل كانت تستطيع أن تسمح بخفض الخصوبة حتى مع غياب السياسة المحددة وبرنامجها.

الجدول رقم:08 نسب استعمال وسائل منع الحمل في سنتي 1992-2002 حسب المستوى التعليمي للمرأة.

الحالة	السنة	
	1992 %	2002%
أمية	43.9	52.9
تقرأو/تكتب	59.3	59.3
ابتدائي	60.4	59.8
متوسط	62.4	62.8
ثانوي ولأكثر	55.0	58.3
المجموع	50.7	57.0

المصدر:

Ministre de la population : politique nationale de population à l'horizon 2010/synthé ,Op.Cit P10

يظهر من الجدول أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل في المجموع ارتفعت بين 1992 و2002 بأكثر من 6نقاط. الارتفاع الأكبر لهذه النسب بين 1992 و2002 سجلته النساء الأميات بنسبة 43.9%في 1992 إلى 52.9%في 2002 من ذوو المستوى الثانوي وأكثر (من 55% إلى أكثر من 58%)، كما يظهر من الجدول أن هذه النسب تتزايد في كلتا السنتين 1992و2002حسب المستو ى التعليمي إلى غاية المتوسط..

الجدول رقم (09) تطور سن الزواج الأول بالنسبة للنساء في بعض سنوات الفترة 1986-2008.

السنة	1986	1987	1992	1998	2002	2006	2008
سن الزواج الأول	24	23.7	25.9	27.5	29.6	29.8	29.1

المصدر:

Zahia ouadah-bedidi & Jacques vallin : fertility and population policy in Algeria : discrepancies between ..Planning and outcomes .Op .cit, P.189

Ministre de la santé,de la population et de la réforme hospitalière : population et développement en Algérie : rapport national. 2003, op. cit , p . 19

يبين هذا الجدول تسارع تأخر سن الزواج منذ منتصف السبعينات، حيث انتقل من 21 سنة في 1977 إلى حوالي 26 سنة في سنة 1992 أي بتأخر بأكثر من 5 سنوات في فترة 15 سنة، كما يبين الجدول استقرار سن الزواج بداية من سنوات 2000 بين 29 و30 سنة.

ويختلف سن الزواج حسب المستوى التعليمي للمرأة وكذا حسب المناطق، الجدول التالي الذي يبين لنا تأثير مكان الإقامة وكذا المستوى التعليمي للمرأة في سن الزواج وبالتالي في مؤشرات الخصوبة.

الجدول رقم 10: تطور سن الزواج الأول بين 1992-2006 حسب الجنس والمستوى التعليمي ومستوى وسط الإقامة

		رجال			نساء		
		1992	2002	2006	1992	2002	2006
مكان الإقامة	حضر	31.2	33.7	34.2	26.9	30	30
	ريف	28.8	31.9	32.6	24.5	29.1	29.7
المستوى التعليمي	أمي	27.4	31	0.4	23.6	28.3	28.7
	يقرأ/أو يكتب	29.4	32.2	-	25.6	28.7	-
	ابتدائي	31	33.4	32.9	25.6	29.3	29.6
	متوسط	30.9	33.2	32.9	26.9	30.7	29.0
	ثانوي وأكثر	31.6	35.5	33.8 ثانوي 34.8 عالي	30.3	33.2	29.6 ثانوي 33.2 عالي
المجموع		30.1	33	33.5	25.9	29.6	29.8

المصدر:

Nacer-Eddine Hammouda & Kahina Chérifi Feroukhi: la nuptialité en Algérie: quelle transition 26eme Congres International de la Population , Marrakeeh, 27 Sep-Oct ,2009

يظهر من الجدول أن سن الزواج عرف ارتفاعا بين 1992 و2002 لكل من الرجال والنساء، بينما شهد هذا الأخير استقرارا نوعا ما بين 2002 و2006، كما يظهر أنه في المدن أكبر منه في الريف بالنسبة الجنسين، ويرتفع أيضا بالنسبة للجنسين مع المستوى التعليمي باستثناء ما يتبين من كون سن الزواج الخاص بالرجال الذين هم في المستوى الابتدائي أكبر من سن الزواج الخاص بمن هم في المستوى المتوسط في سنتي 1992 و2002 أما بالنسبة للنساء فإن هذه الظاهرة خاصة فقط بنسبة لسنة 2006.

ولتأكيد دخول المرأة عالم التنمية وتطورها، نذكر أن نسبة الإناث من مجموع المسجلين في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم في 1994-1995 كانت 45.8% مقابل 39.8% في سنة 1975.

كما تضاعف عدد الإناث في المرحلة الثانوية من 28% سنة 1975 إلى 49.5% سنة 1994. وانتقلت نسبتهن في مرحلة التعليم العالي من 23.1%في 1975-1976 إلى 42.4%في 1993-1994 وحسب وزارة التربية الوطنية فإن نسبة عدد الإناث المسجلات من مجموع المسجلين في الطور الأول، الثاني والثانوي كانت في السنة 1980-1981 على التوالي 41.9% 39.0% و36.7% وانتقلت النسبة إلى 46.8% 48.0% و56.1%على التوالي في السنة الدراسية 2000-2001.

بينما انتقل عدد البنات المسجلات في التعليم العالي من 18.092 من مجموع 66.064 مسجل في السنة 1980-1981 بالنسبة للتدرج من مجموع 5.229 مسجل بالنسبة لما بعد لتدرج إلى 245.244 من مجموع 466.084 مسجل في التدرج لسنة 2000-2001 و8.792 من مجموع 22.533 مسجل لما بعد التدرج[1].

2. تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي منذ الاستقلال:

1.2- تطور عدد السكان بعد الاستقلال:

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد سكان الجزائر في أواخر سنة 2009 قدر بـ35.2 مليون نسمة، 59.93% منهم أقل من 30 سنة وبنسبة نمو تقدر بـ1.96%مقارنة بسنة 2008، وقدر عدد السكان في سنة 2010 بأكثر من 36 مليون نسمة (36.145.000 مليون نسمة بالضبط) ليسجل معدلا يقدر بـ2.03%مقارنة بسنة 2009، حيث كان عدد السكان 35.425.000 نسمة.

كما أن الأرقام تشير إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ في 01جانفي 2011 حوالي 36.3 مليون نسمة وحوالي37.1 مليون نسمة في 2012[2]،و37.8 مليون نسمة في 01جانفي 2013[3]، وتبرز المؤشرات حسب الديوان الوطني للإحصائيات أن عدد السكان تحت فرضية المحافظة على نمو سنتي 2007 و2008 سيرتفع إلى حدود 44.8 مليون نسمة في سنة 2025، أما حسب المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية الفرنسي INED، فإن عدد سكان الجزائر سيصل في سنة 2050 إلى حوالي 51 مليون نسمة.[4]

[1] http://ons.dz/IMG/PDF/demographie_algerienne2010-2PDFle05/04/2014
[2] C.Bardinet :la répartition géographique de la population algérienne. CICRED Séries (la population de l'Algérie)world population year, 1974,P.64
[3] Mohamed gaid : Impact de la transition démographique sur le marché du travail :état des lieux perspectives à l'horizon 2045 cas de l'Algérie op.cit. p. 16
[4] -Georg Tapinos : la démographie : population économie sociétés, Op.Cit ,P112

الشكل رقم (06) تطور عدد سكان الجزائر منذ 1962 (الوحدة : ألف نسمة)

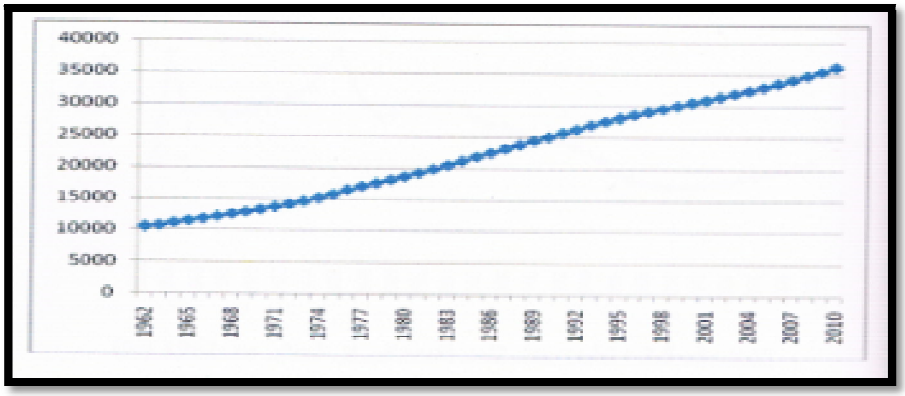

المصدر : www.ons.dz 2008 تم تصفحه بتاريخ 2011/03/28

يبين الشكل أن عدد السكان في الجزائر انتقل من أكثر من 10 ملايين نسمة في 1962، وبأكثر من 12 مليون نسمة في 1966،حيث كانت الجزائر تمثل1/22 من سكان إفريقيا[1]، وارتفع عدد السكان إلى أكثر من 36 مليون نسمة في 2010 في زيادة مضطردة ومتواصلة، وكانت أكبر زيادة بين سنتي 1975 و1976 بزيادة قدرها 382ألف نسمة في موافقة للسياسة السكانية المنتهجة في الجزائر في السبعينات والداعمة للنمو السكاني، بينما كانت أدنى زيادة بين سنتي 1964 و1965 قدرت بـ 337 ألف نسمة. نسبة الزيادة في كامل الفترة 1962-2010 كانت أكثر من 240% أي بمعدل زيادة سنوية يقدر بـ4.6% حسب الأرقام الرسمية المعلنة.

أما بخصوص النمو الديمغرافي حسب المناطق، فقد كان أكثر سرعة في المدن منه في الريف، حيث أن عدد سكان المدن انتقل من 3.8 مليون في 1966 إلى 11 مليون في 1987 وهو في سنة 2010 حوالي 24 مليون نسمة، أما سكان الريف فقد كان عددهم 8.3 مليون في 1966، وأصبح 11.6 مليون في 1987 وهو في سنة 2010 أكثر من 12 مليون نسمة. كما أن نسبة سكان المدن ارتفعت من 31% في 1966 إلى 66% في 2010.[2]

2.2- تطور معدل النمو الديمغرافي

لقد تمكنت الجهود المبذولة في مجال الصحة وتحسين مستوى معيشة السكان من القضاء على الأمراض والمجاعة التي عانى منها السكان في الجزائر قبل الاستقلال، ما أدى إلى تقليص معدلات الوفيات بنسبة كبيرة (حوالي 340% بين 1962،

[1]Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie, op, cit,p,36

[2]- بن زهري، ديمغرافية الشباب العربي الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية اجتماع الخبراء حول تعزيز الانصاف الاجتماعي إدماج قضايا عملية التخطيط والتنمية أبو ظبي 29-31 مارس 2009 الأسكوا uN-ESCWA ص20

و2010)، في حين انخفض معدل الولادات أيضا ولكنه متأخرا وبوتيرة أقل (حوالي 160% بين 1962و2000)، ولكنه عاد للارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2010، هذا الأمر جعل معدل النمو الطبيعي ومعه معدل النمو الديمغرافي يرتفع منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 ثم يبدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2010 كما يوضح ذلك الشكل التالي.

الشكل رقم (07) تطور معدل النمو الديمغرافي في الجزائر منذ 1962

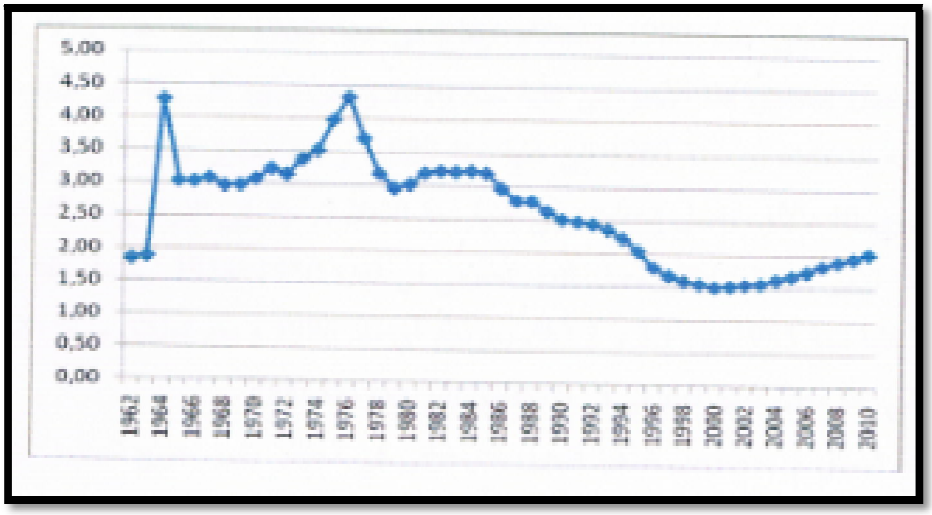

المصدر : 2008 www.ons.dz تم تصفحه بتاريخ 2011/03/28

يتبين من الشكل أن معدل النمو الديمغرافي في الجزائر بدأ في اتجاه متزايد في هذه الفترة (1.85% بين 1961 و1962، 1.88%بين 1962و 1963 ثم 4.24%بين 1963 و1964)، وقد استقر هذا المعدل بداية من النصف الثاني للستينات إلى بداية السبعينات حيث كان يتراوح في حدود 3%، ثم ارتفع بداية من 1971 ليصل إلى 4.33% في 1976، قبل أن ينخفض ويعود إلى مستوى 3% في سنة 1980، وبعد ارتفاع طفيف في الفترة 1980-1985 عاد معدل النمو الديمغرافي إلى الانخفاض المتواصل منذ سنة 1986، حيث كان في مستوى 2.97% إلى غاية سنة 2000 حيث قدر بـ1.51%. في إطار السياسة السكانية المنتهجة منذ منتصف الثمانينات بعد تلك السنة عاد معدل النمو الديمغرافي للارتفاع من جديد إلى غاية 2010 حيث سجل مستوى 2.01%.

3-تركيب وخصائص السكان في الجزائر:

يمثل معرفة تركيب السكان في المجتمع الجزائري من خلال ملاحظة كل من التركيب النوعي والتركيب العمري للسكان، فالأول كما أشرنا يقيس عدد الذكور لكل 100 امرأة، أما الثاني فيعطينا نسب الفئات العمرية المختلفة من إجمالي السكان لأي سنة، تطور التركيب النوعي والنسب الخاصة لفئات الأعمار في الجزائر في سنتي 1998 و2008 يبينه الجدول التالي:-

الجدول رقم 11- تطور التركيب النوعي للسكان فئات الأعمار في الجزائر سنتي 1998-2008.

الفئات	السنة	ذكور(10^3)	إناث(10^3)	التركيب النوعي للسكان للفئة (%)	المجموع (10^3)	المجموع المتصاعد(10^3)	النسبة المتصاعد(%)
9-0	1998	3.470.5	3.315.4	104.7	6.789.5	6.785.9	23.18
	2008	3.225.8	3.067.5	105.2	6.293.3	6.293.3	18.47
14-10	1998	1.941.5	1.868.4	103.9	3.809.9	10.595.8	56.20
	2008	1.662.3	1.596.5	104.1	3.258.8	9.552.1	28.03
19-15	1998	4.544.7	4.420.4	102.8	8.965.1	19.560.9	66.82
	2008	5.473.4	5.347.6	102.8	10.821.0	20.3737.1	59.78
49-15	1998	3.176.5	3.121.3	101.8	6.297.9	25.8585.8	88.34
	2008	4.371.0	4.360.5	100.2	8.731.5	29.104.6	85.40
69-50	1998	1.280.7	1.332.8	96.1	2.613.6	28.472.4	97.27
	2008	1.899.2	1852.9	102.5	3.752.1	32.856.7	96.41
70 وأكثر	1998	380.8	405.5	93.9	7.86.4	29.258.8	99.95
	2008	585.7	602.6	97.2	1.188.3	34.045.8	99.90
ND	1998	6.1	7.4	83.2	13.5	29.272.3	100.00
	2008	15.3	19.7	77.9	35.0	31.080.0	100.00
المجموع	1998	14.801.0	14.471.3	102.3	29.272.2	_	_
	2008	17.232.7	16.847.3	102.3	34.080.0	_	_

المصدر: البشير عبد الكريم: محددات البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص125.

يلاحظ من الجدول أن المجتمع الجزائري يبقى مجتمعا ذكوريا بالنسبة للفئات الأقل من 50 سنة في سنة 1998 وبالنسبة للفئات الأقل من 70 سنة في سنة 2008، ولكن بتفاوت طفيف، فالتركيب النوعي يبدو في صالح الذكور على حساب الإناث حيث أن نسبة الذكور لكل 100 امرأة تتجاوز المائة بالنسبة للفئات السكانية الأقل من 50 سنة في 1998 والأقل من 70 سنة في 2008، بينما تنقلب النسبة بخصوص الفئات السكانية ذات 50 سنة وأكثر في 1998 و70 سنة وأكثر في 2008 حيث يكون لكل 100 امرأة أقل من 100 رجل.

وعموما فإن التركيب النوعي للسكان في الجزائر يمثل 102.3%وهي نسبة بقيت ثابتة تقريبا في كل من 1998 و2008، مما يعني أن الخصائص الأساسية للمجتمع الجزائري من حيث الجنس لم تتغير، ويبين الجدول من جهة أخرى أن الرجال كانوا يمثلون حوالي نسبة 50.5% من سكان الجزائر في السنتين 1998 و2008، مما يعني أن نسبة الإناث كانت حوالي 49.5%، وهو ما يشير إلى أن التركيب النوعي لسكان الجزائر لم يشهد تغيرا يذكر. ومما يلاحظ حسب هذه النسب أنه لا يوجد فرق كبير

بين الجنسين، إذ يتقارب عدد الرجال وعدد النساء بصفة كبيرة جدا مما يعني أن نصف المجتمع الجزائري هو من النساء وهو الأمر الذي يفرض التعامل مع هذا النصف بصفة لائقة ومناسبة لمستوى القدرات والكفاءات التي يتمتع بها النساء كقوة مؤثرة في عملية البناء والتنمية[1]. وأن إهمال ذلك يعني إهمال نصف القوة الحقيقية للمجتمع الجزائري، مع ضرورة التنبيه على أن هذا التعامل لابد أن يندرج في إطار المقومات والقيم الإسلامية والشخصية الجزائرية، وألا يخرج إلى القيم الغربية الغريبة عن مجتمعنا وحضارتنا التي ذهب أكثر من مليون ونصف المليون شهيد من أجل الحفاظ عليها

ثانيا: دراسات في مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى، و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية و السياسية خاصة، كما أن هذا التباين متحكم فيه وفقا لحجم البلد و عدد سكانه و كذا طبقا للمرحلة التي وصل إليها من التطور الاقتصادي.

1- تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال:

وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال أمام وضع اقتصادي واجتماعي متدهور يتمثل جانبه الاقتصادي في:

- اقتصاد خاضع للنشاط الأولي 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية.

- صناعة تتميز بقلة الهياكل وانعدام القاعدة الصناعية وتعرض الموجودة منها للتخريب، وتتمثل بالخصوص في صناعة استخراجية يوجه إنتاجها للتصدير كمواد خام، كما كانت هناك بعض الصناعات الخفيفة ذات الطابع الاستهلاكي والموجه إنتاجها للسوق المحلية.

كما كان يتميز الاقتصاد أيضا بسيطرة الشركات الأجنبية على الصناعة، و قلة الإطارات المسيرة وفرار الأجانب، بالإضافة إلى نقص في رؤوس الأموال وتهريب الموجود منه، و عجز الميزان التجاري ورفض المؤسسات الدولية تمويل الاقتصاد الجزائري، كل ذلك أدى إلى حدوث شلل كلي للحركية الاقتصادية في الجزائري فجر الاستقلال.

عموما فقد ورثت الجزائر فجر الاستقلال وضعا اقتصاديا مزدوجا جمع بين قطاع صناعي تابع للاقتصاد والسوق الفرنسية، وقطاعا صناعيا تقليديا ضعيف تمثل في بعض الحرف والمهن والفلاحة غير القادرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية، فالإنتاج الصناعي كان ضعيفا إن لم نقل منعدما حيث كانت جل المؤسسات تابعة للأسواق الفرنسية، خاصة على مستوى موارد الاستثمار[2].

---

[1]-Lhaocine Aouragh : la planification de développement à l'épreuve de la démographie : la situation alarmant de l'emploi les documents et manuels du CEPED N° 8 , centre français sur la population et développement (CEPED) ,Paris, 1996.P124

[2]- فكرون السعيد: إستراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية حالة الجزائر-دراسة نظرية-رسالة

وبعد الأخذ بزمام بعد الأمور بعد الاستقلال ابتعت الجزائر سياسة اقتصادية اشتراكية تميزت بهيمنة الدولة على حياة الاقتصادية في كل مجالاتها وباستعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذه السياسة، معتمدة على الإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات.

1.1-الاقتصاد الجزائر ي في فترة المخططات التنموية الأولى (1962-1979) أهداف وإنجازات.

منذ بداية الاستقلال، عمدت الجزائر إلى امتلاك شؤون الدولة واسترجاع خيراتها بعد أن استرجعت كرامتها، وقد بدأت مباشرة بتأميم القطاعات الحيوية في الاقتصاد خصوصا في الفترة 1962-1971[1]، وإنشاء المؤسسات العمومية وتبني مسار للتخطيط المركزي بدأته ببعث المخطط الثلاثي الأول 1969-1976 كتمهيد لوضع اللبنة الأساسية والوسائل المادية التي تسمح بتحقيق مخططات مستقبلية للتنمية، وكانت بذلك تهدف إلى وضع هيكل صناعي قوي ضمن قطاع عمومي رائد[2]. وقد كان محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهاز وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية وخلق مناصب العمل وتوقيف النزوح الريفي وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية، وعليه كان على الحكومة الجزائرية في تلك الفترة الاهتمام أكثر بالقطاع الصناعي ومده بكل الوسائل المادية والبشرية، وقد كان ذلك واضحا في السنوات الأولى من الاستقلال، حيث تم مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية، وعليه كان على الحكومة الجزائرية في تلك الفترة الاهتمام أكثر بالقطاع الصناعي ومده بكل الوسائل المادية والبشرية،كما تم إعادة بناء وتطوير القطاع الصناعي من خلال إنشاء شركات ومؤسسات وطنية مهمتها تسيير وتنمية القطاع العام.[3]

أ- مرحلة الانتظار 1962-1966:

مباشرة بعد خروج المستعمر، مرت الجزائر بمرحلة اعتبرت خاصة، وتحولات اجتماعية هامة اهتمت الدولة الجزائرية أثناءها بحل المشاكل الاجتماعية مواجهة العجز المالي الذي تركه المستعمر وتعويض الإطارات المغادرة معه، كما باشرت الجزائر عملية الاستغلال للمشروعات التنموية، لكن ذلك كان يتم بوتيرة بطيئة نظرا لانشغالها في تلك الفترة بالظروف التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى نموذج التنمية الذي لم يكن مكتمل الأبعاد[4]. فقد كانت الأولوية الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية

[1]-أنظر في هذا الإطار محمد بلقاسم حسن، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها ف الجزائر، مرجع سبق ذكره،

[2]- فكرون السعيد: استراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية حالة الجزائر-دراسة نظرية-، مرجع سبق ذكره ص:207

[3]- فكرون سعيد: نفس المرجع، ص207

[4]- HocienBenssad : Économie développement de l''Algérie. OPU.Alger.1979.P113

المتمثلة في استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات)، وفي هذه الفترة كانت الاستثمارات متواضعة وهذا راجع إلى محدودية الإمكانيات البشرية والمادية وعدم تفرغ السلطات العمومية وانشغالها الكبير بمشكلات التنظيم الإداري المالي.

ب-مرحلة التخطيط الأولى ونتائجها 1966-1979:

منذ سنة 1966 و بعد انتهاء مرحلة الانتظار كانت الإستراتيجية التنموية المتبعة والمعتمدة على نظرية الصناعات المصنعة قائمة على الاستثمار في الصناعات الثقيلة التي تعتبر كفيلة بخلق آثار الجذب في الصناعات والقطاعات الأخرى، وكان الخيار الاشتراكي يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا أولويا، حيث نص ميثاق 1976 على أن "غاية الاشتراكية هي أن تضمن لكل مواطن نمطا للاستهلاك يتجاوب ومقاييس الحياة الكريمة من سكن وغذاء ولباس وصحة تعليم"، كما أكد ذات الميثاق على أن القضاء على البطالة يعد من أولويات الاشتراكية، هذا النموذج الذي اعتمد على استثمارات طويلة المدى، و الذي نتج عنه نظام إنتاجي بطئ التحول وقيمة اجتماعية عالية[1]تتمثل فكرته الأساسية في البحث عن شروط تحقيق معدل نمو متسارع في الاستخدام كما في الإنتاج الزراعي والصناعي[2]، ويعتمد أساسا على إقامة صناعات تصنيعية دون نسيان ضرورة الإصلاح الزراعي وإعادة تنظيم القطاع من أجل تكثيف إنتاجه، وكان الهدف أيضا توسيع أسواق السلع الصناعية وأسواق المنتجات الفلاحية، مما يؤدي إلى زيادة الاستخدام في القطاعين، كما كانت هناك أيضا ضرورة لإقامة صناعة ناجعة توجه الاستثمارات توجيها دقيقا وأكثر توازنا، وانتهاج سياسة دقيقة على مستوى الأسعار والأجور، وكذا تطبيق الإصلاح الزراعي بهدف ضمان شروط زيادة إنتاجية العمل وتكثيف إنتاجه، ومن أجل تمويل هذا النموذج كان الاعتماد يتم على قطاع المحروقات وشهدت هذه الفترة عدة مخططات:

- **المخطط الثلاثي 1969-1976:**وهو مخطط أولى وضع من أجل توفير الوسائل المادية بهدف تحقيق المخططات المستقبلية، ويرتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، حيث خصص لها ما يفوق 18% من إجمالي الاستثمارات في سنة 1967 مقابل 13% في 1963، كما تم تخصيص نسبة 12.5% من هذه الاستثمارات لقطاع الزراعة في 1967 مقابل 17.5% في 1963[3]، مما يبين الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي، حيث أعطيت الأفضلية في المخطط إلى الهياكل الصناعية القاعدية وقطاع المحروقات.

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط،1962-1980-مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]- Ahmed Benbitour : L'expérience algérienne de développement (1962-1991) Ed.Dar.Echrifa.1992-P35

[3]- Hocine Benissad : Algérie : restrictions et reformes économique, (1997-1993) OPU.,ALGER,,1994-P23

المخطط الرباعي الأول (1970-1973): ويعتبر مكملا للمخطط لثلاثي، وقد تميز بقيام الدولة بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة سلفا، وكان الهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، ومن حيث الانجازات فإن هذا المخطط يعتبر أفضل من سابقه، فقد حقق نتائج إيجابية تمثلت في تمكن الدولة من إنجاز كامل الأهداف المحددة من النفقات الاستثمارية، وكذا السماح بمواصلة التنمية بشكل توسعي، حيث ارتفع متوسط حجم الاستثمارات السنوي من 3.05 مليار دينار في المخطط الثلاثي إلى 9 مليار دينار في المخطط الرباعي الأول أي أنه تضاعفت ثلاث مرات بين المخططين[1] وكان الاستثمار في الصناعة يمثل حوالي 52% من إجمالي الاستثمارات في هذه الفترة[2].

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): ويعتبر تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة صناعة الحديد، المحروقات، ومواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، ومن حيث الانجازات، فقد سمح هذا المخطط بمواصلة ارتفاع متوسط حجم الاستثمارات السنوي من 9 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني إلى 30 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني،و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 وكثافة الإنتاج في مجال المحروقات، وقد أخذت الصناعة النسبة الأكبر من الاستثمارات حيث مثلت حوالي 42% في هذه الفترة.[3]

أما في المجال الزراعي، فقد وضعت الدولة ومنذ الاستقلال نظاما للتسيير الذاتي للمستثمر، قبل أن تبني سياسة الثورة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي كان أحد أهدافها، ولكنه لم يتحقق، بل ولم تستطيع الجزائر إنتاج نصف احتياجاتها الغذائية، وكانت تستعمل لذلك قسطا كبيرا من عائدات المحروقات في بداية الصدمة الإيجابية للمحروقات لسنة 1973،كما أن عدم تطور الإنتاج الزراعي وكذا الصناعة الخفيفة جعل الجزائر تعمد إلى الواردات لتوفير السلع الاستهلاكية، وكان يتم تمويل الاستيراد أيضا بفضل ارتفاع أسعار البترول وتحسن مدا خيل البترول وأيضا بفضل الدين الخارجي.

ومن ثمار هذه الفترة أيضا، تحقق معدل نمو متوسط يقدر بـ7% في السبعينيات،حيث لعبت فيه الصدمة الإيجابية لسنة 1973 (ارتفاع أسعار البترول) دورا كبيرا بفضل السهولة المالية التي نتجت عنها وسمحت بزيادة الاستثمارات، فقد انتقل حجم

---

[1]- HocineBenissad :Op.Cit.P23

[2]-كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد08، 2005

[3]- Samia Gharbi : les PME/PMI en Algérie : état des lieux Cahiers du LAB RII N°238.MARS 2011P5

الاستثمارات السنوي من 3.2 مليار دينار في المخطط الثلاثي الأول إلى 9.2 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الأول ثم 30.2 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني ليصل إلى 52 مليار دينار في عام 1978، وقد أخذت الاستثمارات في الغاز النصيب الأوفر في المخططين الرباعيان الأول والثاني، وهو ما سمح بتحقيق معدلات نمو كبيرة للناتج المحلي الحقيقي.

الجدول رقم12-تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1973-1979.

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
معدل النمو %	4.3	3.8	5.8	6.2	9.4	10.2	7.5
معدل نمو الناتج الفردي %	0.6	4.2	1.8	5.0	2.0	5.7	4.1

المصدر:معدلات النمو الناتج الإجمالي الموقع:

http://databank.worldbank.org/en/country/algeria.le05/04/2014

معدل نمو الناتج الفردي:http://perspective.usherbrooke.ca/bilan,03/04/2014

نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة كان يتحقق بمعدلات كبيرة، حيث تم تسجيل أقصى معدل النمو في سنة 1978 بـ10.2%، كما بعد بلغ 9.4% في السنة التي قبله ليصل إلى ثالث مستوى له وهو 7.5%في السنة التي بعدها أي 1979، هذه المعدلات المرتفعة للنمو كانت نتيجة لسياسة التصنيع الكبير التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، ساعد على ذلك أيضا التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار البترول في سنة 1973 في إطار ما يسمى بالأزمة البترولية الأولى. نلاحظ أنه في كامل هذه الفترة فاقت معدلات النمو خلالها ما يقدر بـ6.7% سنويا، وهو معدل كبير بالنظر لحداثة الاقتصاد الجزائري، غير أن ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي مدعما كما ذكرنا بارتفاع أسعار النفط في 1973كان له الأثر الكبير على هذا النمو، كما نلاحظ أن معدل نمو الناتج الحقيقي الفردي كان في كل الفترة موجبا وبلغ أقصاه في سنة 1978 بـ 5.7%،معدل النمو الموجب لهذا المتغير يدل على أن نمو الناتج الإجمالي كان يتم بوتيرة أسرع من وتيرة النمو الديمغرافي في كامل تلك الفترة.

2.1- الاقتصاد الجزائري أثناء الإصلاحات وإعادة الهيكلة 1980-1989.

في نهاية السبعينات (1978-1979) توقفت عن مشاريعها التنموية الضخمة المخططة، فقد كانت تستهلك مدخلات مكلفة جدا كما أن تسييرها المركزي كان يتميز بوجود مناقصات طغى عليها الفساد[1]، إضافة إلى أن الانجازات المحققة في إطار

[1]-fatihatalahite : l'éconmie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures tendance économiques AFMAR/IDEES Printemps/été/2006.83

المخططات السابقة كانت بمعدلات أقل من التوقعات[1]، كما ظهرت بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دج، وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد على استيعاب الاستثمارات المخططة[2].

وبداية للإصلاحات شرعت الجزائر في 1978 بتبني لامركزية للقرارات المالية للمؤسسات العمومية مما سمح لهذه الأخيرة بعملية التمويل الذاتي واللجوء إلى الدين الخارجي من أجل تحقيق نفقاتها التسييرية، وبذلك ينتهي الاعتماد على الخزينة العمومية، وكانت الإصلاحات ترتكز بالأساس على المؤسسة العمومية التي كان الهدف منها إزالة كل القيود عنها لإرجاع مهمتها الأساسية من أجل جعل النظام الاقتصادي أكثر فاعلية ونجاعة[3].

في هذه الفترة تغيرت طريقة توزيع الموارد حيث توقفت الاستثمارات الصناعية من أجل تشجيع تسيير أحسن للطاقات الإنتاجية الموجدة، وكانت قطاعات الزراعة وبناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من أولويات هذه السياسة، كما تم في هذه الفترة القيام بعمليات واسعة لإعادة تقييم المشاريع ما تطلب توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشرعات الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشروعات التي هي طور الإنجاز، وقد تم تبني بداية من 1980 مخططين، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الثاني والذي تم في إطارهما القيام بعدة إصلاحات تهدف إلى التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي للأنشطة سواء التي كانت بصدد التنفيذ، أو التي كانت تنظر التنفيذ.

ومن بين ما قامت به الدولة من إصلاحات في القطاع الفلاحي "التخلي عن الثورة الزراعية في 1982 والرجوع لنظام التسيير الذاتي" من أجل الدفع بالقطاع الفلاحي وإعادة الاعتبار له بعد أن كان مهمشا في الفترة الأولى مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات "إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983" من أجل ضمان فعالية التسيير، كما نجد من بين الإصلاحات المهمة إعطاء المكانة اللازمة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث تم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص سنة 1982.

---

[1]- موسى سعداوي: دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص22

[2]- موزي بلال: الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2003، ص137

[3]-Ahmed Bouyacoub : L’entreprise publique et l’éconolie de marché (1988-1993) les chaiers du CREAD N°39

لقد كانت إستراتيجية التخطيط في هذه المرحلة تهدف إلى التلبية السريعة الضرورية للسكان من المواد الأساسية، وهو ما دفع إلى إصلاح القطاع الفلاحي في سنتي 1981-1987 من أجل زيادة إنتاج هذا القطاع، وترقية قطاع المحروقات كمصدر لتمويل الاستيراد والاهتمام بالقطاع الخاص حيث بدأ التحرير الكبير لهذا القطاع بداية من 1988[1].

أما من ناحية الأداء، فإن ما ميز هذه الفترة بالأساس فهو تقلص وتيرة الاستثمار الإنتاجي بالرغم من أن متوسط حجم الاستثمار الإجمالي السنوي في المخطط الخماسي الأول ارتفع إلى 70 مليار دينار مقابل 30 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني[2]، فقد كانت موارد الدولة في أغلبها موجهة للاستهلاك في إطار ما يسمى برنامج محاربة الندرة الذي خصص له حوالي 10 ملايير في 1982[3]على حساب نشاطات حيوية كالاستثمار والتشغيل، كما أن أسعار الإنتاج كانت محددة عن طريق القوانين وكان يتم دعم أسعار عدد كبير من السلع والخدمات من طرف الخزينة العمومية، وبالرغم من انخفاض معدل الاستثمار الإجمالي، إلا أن النمو الاقتصادي الممول بفضل ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات كان يتم بمعدلات كبيرة إلى غاية الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 الناتجة عن انهيار أسعار النفط[4](انخفضت أسعار النفط بنسبة 12% في 1988 مقارنة بنسبة 1987 بعد أن تقلصت بنسبة 35% بين 1985 و1986).

و في المقابل، كشفت أزمة 1986 حدود نموذج النمو التوسعي الذي كان مدعما في سنوات السبعينات، وأدت الآثار السلبية الكبيرة الناتجة عنها إلى فشل نظام الاقتصاد المركزي المخطط، وبذلك توقفت عملية التخطيط في منتصف الطريق وتم التفكير في التحول إلى اقتصاد السوق.

الجدول رقم 13 تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل النمو %	0.8	3.0	6.4	5.4	5.6	3.7	0.4	0.7-	0.1-	4.4
معدل نمو الناتج الفردي %	2.4-	0.3-	2.9	2.0	2.3	0.6	2.5-	3.4-	3.6-	1.75

معدل الناتج الإجمالي:http://databank.xorldbank.org/en/country/Algérie.le05/04/2014

معدل الناتج الفردي http.//perspectiveve.usherbrooke.ca/bilan, le 03/04/2014

[1]- Hocine Benissad : Algérie : restrictions et reformes économique (1997-1993) OPU.ALGER,1994-P22-23

[2]- محمد بلقاسم حسن، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص23

[3]- موسى سعداوي: دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص23

[4]- Hocine Benissad : Algérie : restrictions et reformes économique (1997-1993) OPU.ALGER,1994-P217

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو كانت تتواصل بنسب موجبة مدعمة بارتفاع إيرادات المحروقات للفترة السابقة، حيث وصل معدل النمو إلى معدل 6.4% في 1982 و5.6%في 1984 وبدأت معدلات النمو تتقلص ابتداء من سنة 1986 بسبب الأزمة، حيث انتقلت من معدل 3.7%في 1985 إلى 0.4%في 1986، ليصبح سالبا في سنتي 1987 و1988 (-0.7% و-1.0%على التوالي)،كان متوسط معدل النمو في هذه الفترة 1980-1989يقدر بـ2.9% سنويا، وهو أقل بكثير من المسجل في الفترة السابقة 1973-1979 (6.7% سنويا)، هذا التقلص يعكس التأثير الإيجابي للصدمة البترولية لسنة 1973 وأيضا التأثير السلبي للصدمة البترولية لسنة 1986، كما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته لأسعار المحروقات.

3.1- الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاحات والتحول إلى اقتصاد السوق: 1990-2000:

لقد أدت الأزمة العالمية المالية العالمية إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد، مما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في ضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية من أجل المرور إلى اقتصاد السوق، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الاقتراب من المؤسسة المالية وطلب مساعدتها، لتدخل بذلك مرحلة أخرى من الإصلاحات المدعومة من طرف هذه المؤسسات.

وللعلم فإن الاختلالات نوعان: اختلال داخلي يظهر في عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني، وهو ما يعني وجود اختلال بين الادخار والاستثمار، مما يقود إلى البحث عن مصدر خارجية للتمويل والمساعدات، واختلال خارجي الذي يعد انعكاسا للاختلال الداخلي، ويتمثل في عجز الإنتاج المحلي عن الطلب الكلي، مما يستدعى اللجوء إلى الاستيراد وهو ما يجعل الميزان التجاري سالبا، وتفرز هذه الحالات عدة أزمات مثل تفاقم معدلات التضخم، تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي[1].

وكان لأزمة 1986 أثر كبير على الاقتصاد الوطني ساعد على ذلك عدة عوامل أخرى تتعلق بخصائص اقتصاد الجزائري التي من أهمها: ضعف الهياكل الاقتصادية بالنظر لسيطرة قطاع المحروقات الذي يمثل 30% عن الناتج المحلي الإجمالي، 65% من إيرادات الخزينة و97% من إيرادات الصادرات، ضعف الصناعة خارج المحروقات التي كان معدل نموها سالبا (-0.9% سنويا

[1]-محمد حنفي: الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة طنطا، 1992 ص5

بين 1995و2000)،و التأثير الكبير للقطاع العمومي في الاقتصاد (50% من الناتج المحلي و75% من الإنتاج الصناعي) بالإضافة إلى ضعف القطاع المالي[1].

إن أول اتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الأول كان في (ماي 1989-ماي 1990)، حيث اشترط صندوق النقد على الجزائر تطبيق سياسة نقدية صارمة بإجراء تغييرات هيكلية في هذا المجال،و التي منها تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار، التفتح على الأسواق المالية الدولية وتحرير الأسعار، وفي مجال السياسة النقدية كانت نتيجة تلك الإجراءات ارتفاع نسبة الإيرادات الجبائية من الناتج المحلي الإجمالي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4%سنة 1990، تقلص الطلب الإجمالي بسبب فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمار ات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية، في حين ارتفعت المديونية الخارجية من 62.8 مليار دولار في 1989 إلى 28.4 مليار في 1990[2].

بداية من 1992 ظهرت اختلالات هيكلية جديدة في الاقتصاد مست مختلف القطاعات (انخفاض الجباية البترولي من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين 1990 و1990، مما أثر على ميزان المدفوعات، عجز الخزينة العمومية بلغ 100 مليار دينار سنة 1993 بسبب رفع الأجور ورواتب العمال والمساعدات الممنوحة إلى طبقة الاجتماعية، انخفاض الإيرادات بسبب انهيار سعر النفط الذي انخفض من 21 دولار للبرميل في 1992 إلى 17.6 في 1993)، كما زاد الاستهلاك الحكومي بـ2% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لدعم الحكومة للسع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى إلى إصدار النقود لمواجهة العجز في ميزانية الدولة، وهو ما نتج عنه ارتفاع معدل التضخم بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحولي 21.1%،و لجأت الحكومة الجزائرية لإعادة جدولة ديونها تحت ضغط اختلال التوازن خارجي، وسمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نهاية ماي 1994، وساعد ذلك على خفض خدمة الدين إلى 35.5% بدلا من 96% في حالة لم يتم الاتفاق، ولكن ابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84%[3].

و تتلخص الإستراتجية المتبناة في هذا الاتفاق في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية. أما

[1]-jean Paul barbier : l'intermédiation sur marché travail dans les pays du Maghreb : Étude comparative entre L'Algérie, le Maroc et Tunisie Bureau International du Travail BIT Genève 20006P22

[2]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص132

[3]-:Messaoud Zemouri : la portie de succès du poste-ajustement dans le cas de L'Algérie, Revue des Science économique et de Gestion ,N°2 2003, P,43

أهداف الاتفاق فكانت تتمثل في البحث عن التوازنات المالية الكلية، التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل، العمل على تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3و6% خلال الفترة 1994-1995 وإعطاء الأهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها،وكذا إنعاش قطاع الصناعات وتنويع الصادرات خارج المحروقات وكان لهذا البرنامج آثار منها:ارتفاع نسبة الأسعار المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر الاستهلاك، بلوغ النمو معدلا سالبا بـ-0.9% في 1994، ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ40% بغرض تخفيف العجز وتخفيف نفقات الدولة، وصول التضخم إلى حدود 29% بفضل سياسة التقشف، وتقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج[1].

الجدول رقم(14): تطور نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 1990-2000.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	1.0	-1.4	1.8	-1.2	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
معدل نمو الناتج الفردي %	-1.7	-3.6	-0.6	-4.3	-3.0	1.8	2.3	-0.5	3.6	1.7	0.7

المصدر:

معدلات الناتج الإجمالي ://databank.xorldbank.org/en/country/Alegria.le05/04/2014

معدل الناتج الفردي http.//perspectiveve.usherbrooke.ca/bilan,03/06/2013

يلاحظ من الجدول أنه قبل سنة 1995 تاريخ بداية برنامج التعديل الهيكلي، كانت معدلات النمو سالبة، يرجع ذلك أولا إلى تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الجباية البترولية، ثم بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، كما أن قطاع المحروقات عانى من مشكل الصيانة،مما أدى إلى انخفاض إنتاجه، أما ابتداء من سنة 1995 فقد عاد النمو إلى قيم موجبة وذلك كنتيجة لسياسة التعديل الهيكلي، حيث عرف تحسنا ملحوظا، وبلغ معدل 3.8% في 1995 و4.1%في 1996، وكان أقصى مستوى لمعدل النمو هو المسجل في سنة 1998 بنسبة 5.1%قبل أن يتقلص ابتداء وينزل تحت مستوى 3.5 %.

كان متوسط معدل النمو في هذه الفترة 1990-2000 يقدر بـ1.7% (مقابل 2.3% و4.6 % في كل من المغرب وتونس على التوالي في نفس الفترة)[2]، وهو أقل من المسجل في الفترة السابقة 1990-1998 (2.9%سنويا)، وهذا يعني أن سياسات الإصلاح الرامية لتصحيح الاختلالات، وما نجم عنها في بداية سنوات تطبيقها وبالخصوص تراجع الدولة عن

[1]Messaoud Zemouri .Op.Cit P49

[2]-Jean-Paul Barbier :l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb : Etude comparative entre l'Algérie, le Maroc et Tunisie, Op.Cit ,P21

الاستثمارات العمومية، إضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسة التي وقع فيها البلد في هذه الفترة (1990-2000) لعبت نفس الدور السلبي الذي لعبته الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 في الفترة الماضية (1989-1990).

لو جزأنا هذه الفترة إلى فترتين جزئيتين 1990-1994 و1995-2000 فإننا نلاحظ أن متوسط معدل النمو للفترة الجزئية الأولى كان -0.13%، بينما كان معدل النمو للفترة الجزئية الثانية 3.02 %، هدا يعني أن الوضع المتدهور في الفترة الجزئية الأولى، هنا هو امتداد لتدهور الوضع الذي ميزه الفترة الجزئية الثانية في الفترة السابقة (1989-1990)، مما يبين بأن فترة التدهور الاقتصادي للجزائر المستقلة امتدت في الفترة 1994-1996بالإضافة لمخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 وما نجم عنها من إصلاحات كانت آثارها سلبية على النمو في سنواتها الأولى، وأن برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من 1995 قد أعاد للاقتصاد الوطني بعض العافية

الجدول رقم (15): تطور الناتج محلي خارج المحروقات

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
معدل النمو %	-0.6	-2.9	+0.5	+0.4	+4.0

المصدر:Hocine Benissad : Algérie : restrictions et reformes économique(1979-1993)Op.Cit : p 144

يظهر أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات كانت سالبة في كامل الفترة 1987-1993 وهو ما يبرز الوضع المتأزم للاقتصاد الجزائري في الفترة التي أعقبت العالمية لسنة 1986.

4.1- الاقتصاد الجزائري في سنوات 2000: تحليل للواقع في الفترة 2001-2010

منذ سنة 2001، ومن أجل تدارك التأخر في التنمية الناتج عن الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد منذ منتصف الثمانينات وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، شرعت الجزائر في تبني سياسة مالية توسعية تهدف إلى تحقيق الإنعاش ثم النمو الاقتصادي، وهي سياسة غير مسبوقة بالنظر إلى حجم الموارد المالية التي خصصت لها بفضل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر لأسعار النفط، وتكمن هذه السياسة في تنفيذ برامج استثمارات عمومية تمتد من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج بالأساس في:

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE): في الفترة 2001-2004 وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): في الفترة 2005-2009 وقدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية (برنامجا الجنوب والهضاب العليا، البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية).

أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في 2009 فقد قدر بـ9.680 مليار دينار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) في الفترة 2010-2014 وقدر له مبدئيا 21.214 مليار دينار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، مما يعني أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار.

إن نجاح الجزائر في مواجهة الاختلالات الكلية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في نهاية التسعينات وبداية سنوات 2000، وتطبيق برامج الإنعاش المذكورة سابقا، مكنها من تحقيق نتائج إيجابية منها: ارتفاع معدلات النمو إلى مستويات كبيرة نسبيا، ساعد على ذلك تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات ومنها ارتفاع أسعار البترول وارتفاع قيمة صادرات الغاز إلى 1.06 مليار في سنة 2000.

الجدول رقم(16)تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي والفردي في الفترة 2001-2010:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو %	2.6	4.7	6.9	5.1	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3
معدل نمو الناتج الفردي %	1.1	3.2	5.3	3.6	3.5	0.5	1.4	0.9	0.9	1.8

المصدر:

معدل النمو الناتج الإجمالي http://databank.xorldbank.org/en/country/algeria.le05/04/2014

معدل نمو الناتج الفردي http://perspective.usherbrooke.ca/bilan,03/04/2014

يلاحظ من الجدول الانتعاش الاقتصادي الكبير لهذه الفترة الذي بدأ بارتفاع في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، حيث معدل نمو 2.6% مقابل 2.2% في 2000، ووصل معدل النمو إلى مستوى قياسي في سنة 2003 بنسبة تقارب الـ7 % (6.9%) ثم في حدود 5% في سنتي 2004 و2005 وبعد فترة من التباطؤ هي الفترة 2006-2009 (بسبب انخفاض أسعار النفط الناتج عن تراجع الطلب العالمي على هذه الطاقة)، عاد معدل النمو للارتفاع ليصل إلى 3.3%،ويمكن القول أن هذه الفترة من حيث الانتعاش الاقتصادي تعد امتداد للفترة الجزئية الثانية (1995-2000) من فترة الدراسة الماضية (1990-2000)، أي الفترة التي تلت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي،كما كان متوسط معدل النمو في هذه الفترة 3.7% أكبر مما سجل في الفترة السابقة 1990-2000 (1.7%) بأكثر من مرتين.

نشير إلى أن معدل النمو المسجل في سنة 2011 انخفض مقارنة بما كان عليه في سنة 2010، حيث قدر حسب تقرير البنك الجزائري لسنة 2011 بـ2.4% في نفس مستوى 2008، هذا الانخفاض راجع حسب البنك الجزائري إلى تواصل تقهقر قطاع المحروقات وتقلص نشاط البناء والأشغال العمومية[1].

القيم الموجبة لمعدلات النمو للناتج الفردي الحقيقي وإن كانت متذبذبة، تبين تزايد الناتج الفردي الحقيقي و الذي يشير إلى استمرار تحسن معيشة السكان بشكل عام، بالرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر[2]، وفي هذا الإطار يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 إلى التراجع اللافت لمؤشر الفقر البشري وتطور نمط الاستهلاك الذي يكاد يضاهي نمط البلدان المتقدمة في الكثير من جوانبه[3]، ولإجراء مقارنة مكانية بين معدلات نمو الناتج الفردي الحقيقي نذكر أن هذا الأخير في سنة 2002 كان في كل من تونس، المغرب، مصر، تركيا، ماليزيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يقدر بـ1.26% 0.73% 0.76%، 1.61%، 2.26%، 13.58%و21.14% على التوالي[4]، في حين كان يقدر في الجزائر بـ 3.2%أي أنه كان أكبر من الذي شهدته جميع هذه الدول،ما عدا بطبيعة الحال فرنسا والولايات المتحدة حيث معدل نمو الناتج الفردي فيهما أكبر منه في الجزائر بأكثر من 4 مرات وأكثر من 6 مرات ونصف على التوالي.

---

[1]-http://www.bank-of-algeria.dz/rappoert_ba_2011/chap_2011.PDF.le10/04/2014

[2]-محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو.مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص154

[3]- محمد الصغير باباس رئيس المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، في تصريحات لـ الرؤية الاقتصادية، في التقرير الثالث من نوعه منذ العام 2006، جاء التقرير في شكل مسح شامل لدراسة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري على نطاق واسع طيلة الأعوام العشرة الماضية في البنية الاجتماعية للمجتمع، التقرير على موقع الانترنت للرؤية الاقتصادية عنوانه:

http://www.alrroya.com/node/8156,le 12/12/2009

[4]-williamC.Byrd : Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle. Op.Cit. P61

وتعد هذه النتائج الايجابية حسب صندوق النقد الدولي[1] حصيلة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وهو ما انعكس إيجابا على وتيرة النمو بفضل حركية القطاع خارج المحروقات الذي كان مدعوما بنشاط الخدمات، البناء والأشغال العمومية، في المقابل يعتبر عبد الرحمان مبتول محافظ بنك الجزائر أن هذا الانتعاش الاقتصادي لم يأت بسبب إصلاحات مؤسساتية عميقة، ولكنه كان متاحا منذ سنة 2000 بفضل الأسعار المرتفعة للبترول، أي أن الاستقرار لم يكن نتيجة لحكومة داخلية أو سياسة اقتصادية اجتماعية خارج الريع البترولي، وإنما نتيجة لتغيرات خارجية تتعلق بارتفاع أسعار النفط على المستوى الاقتصادي العالمي[2].

الجدول رقم (17) معدل نمو القيمة المضافة لأهم القطاعات في الفترة 2001-2010:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-	3.0-
الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3-	21.4	4.6
الصناعة	1.0-	1.0-	3.5	1.3-	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	1.6	5.6-
البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	8.9
الخدمات	3.8	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7.3

المصدر:

http://www.bank-ofalgeria.dz/rapport.htm:rapport annuels (2002-2011) , consulté le 10/04/2014

يلاحظ من الجدول أن النمو الكبير في نسبة المحروقات المسجلة في سنة 2003 مع ما صاحبه من نمو كبير أيضا لقطاع الفلاحة، كان السبب في تحقيق معدل النمو الاقتصادي الأعلى في هذه الفترة (6.9%) في المقابل نلاحظ أنه في سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى معدل نمو له خلال الفترة المعنية (11.6%)، وقطاع الخدمات الذي سجل معدل نمو 6.5%،إلا أن تأثير معدل النمو السالب لقطاع المحروقات (-2.5%) كان واضحا على معدل النمو الاقتصادي المسجل في هذهالسنة، والذي كان أدنى معدل نمو في

[1]- les conclusions du Conseil d'Administration du FMI après les consultation de 2007 avec L'Algérie
www.algeria.com/forums/business-ffaires/21829-les recommandation-du-FMI date du 11/02/2008
www.actualité el-annbi.com/article, le 05/11/2009.

[2]-Aberrahmane Mebtoul : le rapport du gouverneur de la banque D'Algérie du 15 octobre 2009,www.alterinfo.net/lerapport-dugouverneur-dela-banque-d'Algérie.le 05/11/2009.

كامل هذه الفترة (2.0%)، ويبدو أن نمو القطاعات الأساسية خارج المحروقات التي كانت في صلب برامج الإنعاش كان سببا مهما في دعم النمو من خلال الاستثمارات العمومية التي سطرت لها، فقطاع الأشغال العمومية والبناء الذي يعتبر المعنى الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج حقق معدلات النمو المرتفعة (11.6% في 2006) وحوالي 10% في 2007، 2008، 2010 كما أن قطاع الفلاحة كان يتميز أيضا بمعدلات نمو كبيرة (19.7%، في سنة 2003، 21.4% في 2009).

بالإضافة إلى معدلات نمو هذه القطاعات، كان في سنة 2011 على التوالي 3.2-%، 10.5%، -1.2%، 3.0% و6.1% مما يشير إلى انتعاش نمو القطاع الفلاحي،وكذا تواصل تدهور القطاع الصناعي وتقلص قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

يمكن القول إجمالا بأن معدلات النمو للفترة 2001-2010 كانت مرتفعة نسبيا ولكنها أقل من التي شهدتها الجزائر في فترة السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، وإلى البرامج والمخصصات الضخمة التي تم رصدها في هذا المجال، فمتوسط معدل النمو في هذه الفترة كان 3.7%سنويا وهو من بين ما تحقق في هذه الفترة هو أفضل نسبيا من المحقق في الفترة الماضية (1990-2000) حيث كان متوسط معدل النمو 1.7 % سنويا، ومن الفترة التي قبلها (1980-1989) حيث كان 2.9%سنويا، ولكنه أقل بحوالي ثلاث نقاط من المسجل في الفترة الأولى لهذه الدراسة (1963-1979) حيث كان 6.7%، هذا يشير إلى أن النمو استعاد عافيته بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية اللتين ميزتا الفترتين السابقتين، ولكنه وبالرغم من تطور القطاعات الأخرى (وخاصة البناء والأشغال العمومية والفلاحة)، يبقى مرتبطا أساسا بقطاع المحروقات مما يجعله عرضة للتقلبات الدولية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، و بالتالي هشاشة الاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية، بل يتعدى الأمر ذلك من وجهة نظر البروفيسور عبد الرحمان مبتول الذي يعتبر أن الجزائر لا تملك اقتصاد بعد 50 سنة من الاستقلال والبناء والتشييد، وأن الاقتصاد الجزائري مبنى بالدرجة الأولى على الريع، ولا تزال تشوبه الكثير من المنغصات في مقدمتها الرشوة والبيروقراطية وغياب العقار والبطالة وغيرها.[1]

ثالثا: العلاقة بين النمو الديمغرافي، النمو الاقتصادي في ظل السياسات السكانية بالجزائر

إن وجهه النظر الماركسية تنحصر في أن مشاكل السكان سوف تنتهي حينما تحل المشاكل الأخرى في المجتمع وأن النمو الاقتصادي يتم في المجتمع الاشتراكي. فقد أعتقد ماركس (وكذلك انجلز) بأن لكل مجتمع في كل فترة زمنية معينة قانونه السكاني

[1]-www://www.djazairnewes.info, le25/05/2012

الخاص، وأن النمو الاقتصادي يرتبط بالهيكل السياسي والاقتصادي للمجتمع، ولا يرتبط على الإطلاق بالنمو السكاني في هذا المجتمع، ومن وجهه نظر ماركس فان نمو السكان أو عدم نموه المصاحب للنمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة التنظيم الاجتماعي في المجتمع.

1- تطور العلاقة بين النمو الديمغرافي النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن الجزائر عبارة عن خزان من القدرات المادية والحسية كما يقول المفكر الدكتور جيلالي اليابس أو كما قال قبله العلامة مالك بن نبي[1]، الذي كان ينادي دوما بتفعيل القوة الدافعة التي تفجر الطاقات الكامنة في الإنسان بدل اليد الخفية التي ينادي بها آدم سميث وغيرهم. إن أي عملية تنموية في الجزائر لن تتم إلا بالاعتماد على المادة الرمادية المتمثلة في العقل البشري للإنسان الجزائري من أجل تفجير القدرات التي تزخر بها الجزائر، و التي توجد بها طاقة شبانية هائلة وقدرات مادية كبيرة يمكنها أن تكون فرصة للتنمية وبالتالي إخراج البلاد من بؤرة التخلف، وإن الأزمات التي مر بها الاقتصاد والمجتمع الجزائري لتعد نتيجة حصرية لعدم أو سوء استخدام هذه المقدرات.

وفي هذا الإطار، وإن كان البعض يعتبر أن النمو الديمغرافي السريع يشكل عائقا كبيرا نحو التنمية (النظرية المالتوسية المتشائمة)، إلا أن الانفجار الديمغرافي الذي حدث في الجزائر بعد الاستقلال لم يمثل حسب بعض الباحثين الجزائريين تحديا كبيرا للدولة نظرا لشساعة المنطقة ووفرة الموارد، حيث أن هناك فكرة تعتبر أن المجموعات البشرية تتواجد دائما وعبر التاريخ في مناطق جغرافية حيث يكون هناك ضمان لموارد العيش الضرورية الأدنى[2]. إضافة إلى أن المخاوف من تضاعف الأعداد يمكن مواجهته بفكرة أن الإنسان المدرج في المجتمع من مسؤوليته أن يخترع التقنيات التي تساعده على مضاعفة مستوى الموارد أيضا[3].

1.1- مرحلة ما قبل 1986 أو مرحلة النمو التوسعي، النمو الديمغرافي السريع والسياسة السكانية المحايدة:

هناك مظهران بارزان ميزا تطور كل من الاقتصاد والسكان قبل 1986، وهما النمو الديمغرافي السريع الذي تجاوز معدله 3% في أغلب السنوات، حيث كانت الجزائر ورغم ذلك لا تتبني أي سياسة سكانية للتحكم في هذا المتغير، والنمو الاقتصادي الكبير بالمعدلات المرتفعة نسبيا حيث كانت تتجاوز 5% في أغلب السنوات بفضل سياسة التنمية والتصنيع التي تبنتها الجزائر في

[1]-مفكر جزائري عالمي اهتم بقضايا الفكر والتنمية والنهضة، اشتهر بالمعادلة التالية: الإنتاج+الاستهلاك=الواجب+الحق.

[2]-A.M Bahri ; Population et économie en Algérie, Op.Cit P150

[3]-A.M.B Bahir. Op.C.t.P150

تلك الفترة،وحيث كانت معدلات البطالة في انخفاض مستمر وصلت إلى حوالي 9.5% في 1985 مقابل 32.9% في 1966 و33.7% في 1976، وكانت هذه الفترة بالتالي الأكثر غنى من حيث خلق الوظائف كما يبينه الجدول الموالي[1].

الجدول رقم 18 تطور معدلات النمو الاقتصادي الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائية في الفترة 1973-1985:

السنة	معدل النمو %	معدا النمو الديمغرافي %	معدل نمو السكان في سن العمل %	معدل نمو عدد النشطين%	معدل النشاط %	معدل نمو عدد مشتغلين	معدل نمو عدد العاطلين %	معدل البطالة %
1973	4.3	3.4	3.5	0.7	39.5	-	-	18.6
1974	3.8	3.5	3.7	1.8	38.8	1.9	6.5	19.4
1957	5.8	4.0	3.9	1.8	38.0	-0.5	6.4	20.4
1976	6.2	4.3	4.0	1.9	37.3	0.8	5.9	21.1
1977	9.4	3.7	4.1	1.9	36.5	0.8	6.3	22.0
1978	10.2	3.2	4.1	5.5	36.9	20.2	46.5-	11.2
1979	7.5	3.0	4.1	5.5	37.4	5.6	5.0	11.1
1980	0.8	3.0	4.0	5.5	38.0	4.5	13.8	12.0
1981	3.0	3.2	3.9	5.5	38.6	4.0	16.5	13.2
1982	6.4	3.2	3.9	5.5	39.2	4.3	13.2	14.2
1983	5.4	3.2	3.9	5.5	39.8	4.5	11.5	15.0
1984	5.6	3.2	3.7	4.0	40.0	11.8	-39.8	8.7
1985	3.7	3.2	3.7	4.5	40.3	3.5	14.2	9.5

المصدر:

معدلات النمو الاقتصادي http://databank.xorldbank.org/en/country/algeria.le05/042014

معدلات النمو الديمغرافي، النشطين، المشتغلين، والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

السكان في سن العمل: http://.sesrtcic.org.ar.php le21/04/2014

- العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في ظل السياسة السكانية المحايدة:

النمو الاقتصادي الكبير والنمو الديمغرافي السريع يبرزان من خلال معدلات النمو الاقتصادي و الديمغرافي المرتفعين في هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو الديمغرافي 3.4% سنويا، بينما كان متوسط معدل نمو الناتج 5.5% سنويا.

[1]- Hamza chérif Ali : Population et emploi en Algérie ; tendances récentes et perspectives. P13

ويبدو من الجدول أن النمو الديمغرافي حينما كان في كامل النصف الأول من سنوات 1980 مستقرا عند مستوى 3.2% كان النمو الاقتصادي يرتفع من 0.8%في 1980 إلى 3% في 1981 ثم يتجاوز 6% في 1982 بعد تخفيض إنتاج النفط من قبل الدول المصدرة سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال[1]، ليستقر معدل النمو الاقتصادي عند حدود 5.5% في 1983 و1984، قبل ذلك كان نمو مرتفعا نتيجة للازمات النفطية الإيجابية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنتي 1973 (كان الارتفاع من قبل الدول المصدرة من أجل إعادة تقييم البرميل من النفط بقيمته الحقيقية) و1978 (الحرب الخليجية الأولى)[2]، وهو ما يعني أن النمو الديمغرافي لم يكن محددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي، وما يبرز ذلك أيضا أن معدل النمو الديمغرافي ارتفع من 4% في 1975 إلى 4.3%في 1976 دون أن يمنع ذلك من ارتفاع معدل نمو النتائج من 5.8% إلى 6.2% في نفس الفترة، كما أن النمو الديمغرافي بالرغم من انخفاضه من 3.2% في 1978 إلى 3% في 1978 فإن ذلك لم يستطيع أن يمنع انخفاض معدل نمو الناتج من أقصى مستوى له وهو 10.2% إلى 7.5%في نفس الفترة، ثم إلى أدنى مستوى له وهو 0.8% في 1980 بالرغم من بقاء معدل النمو الديمغرافي عند مستوى 2%. ما يعني أن تباطؤ النمو الديمغرافي لم يسمح بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، مما يمكننا من القول بأن تذبذب معدلات النمو في هذه الفترة هو إذن نتيجة لتذبذب أسعار النفط بالنظر لارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات[3].

غير أن البعض يربط تسارع النمو الديمغرافي بعدم تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر، فنسب الإعالة ارتفعت بسبب النمو الديمغرافي السريع بين 1965 و1980 حيث كانت 99% في 1965 وارتفعت إلى 110 في 1970 وإلى 102 في 1980، مما يمكن أن يبين حالة اقتصادية سلبية تتمثل في انخفاض الادخار،و هو ما يمكن أن يكون قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي[4]، هذا يعني أن النمو الديمغرافي المتمثل في زيادة عدد الأطفال يمكن أن يكون قد أدى إلى منع معدلات النمو الاقتصادي من الوصول إلى مستويات أكبر من التي تحققت فعلا، ولكن هناك فرضية أخرى يجب عدم إهمالها، وهي أن يكون النمو الاقتصادي هو الذي كان له دور في تغيرات معدلات النمو الديمغرافي من خلال ما سمح به من زيادة للتوظيف وتحسين مستوى معيشة

---

[1]-محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقسنطية) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص187

[2]-محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي نفس المرجع، ص188

[3]- عبد الرءوف عبادة وعبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات نفط سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، الندوة الدولية حول، الجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية، الدولة الاقتصاد المجتمع الجزائر 08-09 2012/12

[4]-Rafik Bouklia Hassane & Fatiha Talahit : Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, op, cit p. 417

السكان، مما يؤثر في معدلات الخصوبة وفي معدل النمو الطبيعي، خاصة إذا علمنا أن الجزائر في تلك الفترة لم تكن تتبنى أي سياسة سكانية لصالح تنظيم أو التحكم في النمو الديمغرافي.

2.1- مرحلة 1986-2000أو مرحلة الأزمة الاقتصادية وبروز السياسة السكانية المحددة:

هناك أيضا مظهران مهمان ميزا هذه الفترة الثانية من الدراسة أولهما: تدهور الظرف الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية لسنة 1986 وما تمخض عنها من اختلالات على المستوى الكلي، مما قلص من معدلات النمو مع تدهور الحالة الاجتماعية أيضا بسبب الإصلاحات وما نجم عنها من بطالة متزايدة وفقر بسبب سياسة التعديل الهيكلي الصارمة، ثاني المظهرين الذين ميزا هذه الفترة هو بداية لمسار يتميز بتقلص متواصل لمعدلات النمو الديمغرافي بداية من سنة 1986، والناتج عن تسارع وتيرة انخفاض الخصوبة ابتداء من سنة 1986[1] بسبب السياسة السكانية المنظمة التي جاءت في إطار التنظيم أو التخطيط العائلي، وكذا تأخر سن الزواج وانتشار وسائل منع الحمل الناتجان كلاهما عن الوعي الاجتماعي الذي ميز المجتمع الجزائري بالخصوص خروج المرأة للعمل.

الجدول رقم (19) تطور معدلات النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائرية في الفترة 1986-2000.

السنة	معدل النمو %	معدا النمو الديمغرافي %	معدل نمو السكان في سن العمل %	معدل نمو عدد النشطين%	معدل النشاط %	معدل نمو عدد مشتغلين	معدل نمو عدد العاطلين %	معدل البطالة %
1986	0.4	3.0	3.6	4.7	40.7	2.5	26.0	11.4
1978	-0.7	2.8	2.5	14.7	45.1	2.2	111.3	21.0
1988	-1.0	2.8	3.5	4.8	45.7	5.6	2.1	20.5
1989	4.4	2.7	3.5	2.2	45.2	0.3	9.4	21.9
1990	1.0	2.7	3.5	-0.6	43.4	2.2	-10.5	19.8
1991	-1.4	2.5	3.5	4.0	43.6	3.3	6.7	20.3
1992	1.8	2.5	3.5	3.8	43.7	2.5	9.0	21.3
1993	-2.1	2.4	3.5	3.8	43.8	1.4	13.0	23.2
1994	0.9-	2.4	3.5	3.9	44.0	8.2	9.3	24.4

[1]- Yves Montenay & Mehdi Lnhlou : Économie, politique et démographie au Maghreb. Op. Cot P.50

تابع للجدول رقم 19

السنة	معدل النمو %	معدا النمو الديمغرافي %	معدل نمو السكان في سن العمل %	معدل نمو عدد النشطين%	معدل النشاط %	معدل نمو عدد مشتغلين	معدل نمو عدد العاطلين %	معدل البطالة %
1995	3.8	2.2	3.5	11.0	47.2	-0.3	28.0	28.1
1996	4.1	2.0	3.4	3.3	47.1	3.5	2.9	28.0
1997	1.1	1.8	3.4	3.3	47.1	3.4	3.2	28.0
1998	5.1	1.7	3.4	3.1	47.1	3.1	3.4	28.0
1999	3.2	1.6	3.3	3.2	47.0	1.3	7.8	29.3
2000	2.2	1.5	3.2	3.0	47.0	2.7	3.7	29.5

المصدر:

معدلات النمو الاقتصادي http://databank.xorldbank.org/en/country/algeria.le05/042014

معدلات النمو الديمغرافي، النشطين، المشتغلين، والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

السكان في سن العمل: http://.sesrtcic.org.ar.php21/04/2014 :

- العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في ظل السياسة السكانية الجديدة:

يلاحظ من الجدول أن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات سرعان ما بدأت تتحول إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 إلى غاية منتصف التسعينات، و يظهر ذلك من خلال انخفاض معدل النمو من 3.7% في 1985 (أخر سنة في الفترة الماضية) إلى 0.4 سنة 1986 (بداية هذه الفترة) أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 89%، فمعدلات النمو في هذه الفترة وإن كانت غلبت عليها ميزة التذبذب، إلا أنها كانت سالبة في أغلب سنوات الفترة 1986-1994، غير أن النمو ابتداء من 1995 عرف انتعاشا بنسبة 3.8% و4.1% ثم 5.1% في سنوات 1995، 1996، 1998.

ونلاحظ من جهة أخرى تقلص معدلات النمو الديمغرافي منتظمة ومستمرة من 3% في 1986 إلى النصف أي 1.5%في 2000، إلى درجة أنها أصبحت اقل من المعدل المسجل في عموم الوطن العربي، الذي كان 2.5 و2.3% في سنتي 1995، و2002[1]. يرجع ذلك إلى السياسة السكانية الجديدة التي بدأت تنتهجها الجزائر منذ منتصف الثمانينات، وأيضا تأخر سن الزواج وانتشار استعمال طرق منع الحمل وهما السببان اللذان جعلا تقلص معدلات الخصوبة الإجمالية ومعدلات الولادات

[1]-أحمد قطيطات: الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكرهن ص419

الإجمالية سابقا لهذه السياسة السكانية الجديدة، ففي هذه الفترة انتقل مؤشر الخصوبة الإجمالي من 6.2 طفل للمرأة الواحدة في 1985 إلى 2.4% طفل في 2000،وبربط ذلك مع تقلص النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن تقلص النمو الديمغرافي قد يجد أيضا من أسبابه تدهور الظرف الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في هذه الفترة مما قلص من فرص التوظيف وأدى إلى تدهور مستوى معيشة السكان.

وتشير الباحثة وضاح بديدي إلى أن السبب الرئيسي لتقلص النمو الديمغرافي يكمن في تأخير سن الزواج والناتج أساسا عن تعميم التعليم، حيث أن 85% من البنات متمدرسات في الجزائر في 2000، يضاف إلى ذلك أزمة السكن، حيث يعيش بالمتوسط 7 أفراد في المسكن الواحد حيث أن نسبة 86% من النساء الشابات يعشن مع حمواتهن لعدة سنوات بعد الزواج، وأيضا ارتفاع تكاليف الزفاف وانتشار التمدن[1]،يضاف إلى هذه العوامل تدهور مستوى معيشة السكان حيث لا يستطيع الأزواج الجدد ضمان تكاليف الأسرة كثيرة الأفراد.

العوامل الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وكذا السياسة السكانية الجديدة كلها عوامل اجتمعت من أجل تقليص معدلات النمو الديمغرافي في هذه الفترة الثانية من الدراسة، ورغم تواصل نسبة الفعالة انخفاضها من 102% إلى 85% في 1990 ثم إلى 65% في 2000، مما يبين حالة اقتصادية إيجابية نظريا تتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك وزيادة الادخار، مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي[2].إلا أن ذلك لم يُكن من دفع النمو إلا في النصف الثاني من سنوات 1990 بالتزامن مع ظهور النتائج الاقتصادية الكلية الإيجابية للإصلاحات وبرنامج التعديل الهيكلي.

3.1- مرحلة 2001-2010 أو مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو السكاني

يميز هذه المرحلة أيضا مظهران هما مواصلة انتعاش النمو الذي يبدأ منذ منتصف التسعينات مع تقلص معدلات البطالة وكذا عودة النمو الديمغرافي إلى التسارع من جديد.

[1]-محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي نفس المرجع، ص188

[2]-محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي، نفس المرجع، ص188

الجدول رقم (20) تطور معدلات النمو الاقتصادي الديمغرافي ومؤشرات سوق الشغل الجزائرية في الفترة 2001-2010

السنة	معدل النمو %	معدا النمو الديمغرافي %	معدل نمو السكان في سن العمل %	معدل نمو عدد النشطين%	معدل النشاط %	معدل نمو عدد مشتغلين	معدل نمو عدد العاطلين %	معدل البطالة %
2001	2.6	1.5	3.0	2.5	46.8	5.7	-5.1	27.3
2002	4.7	1.5	2.9	2.5	46.6	4.8	-3.6	25.7
2003	6.9	1.6	2.8	-5.8	42.7	-3.4	-13.0	23.7
2004	5.1	1.6	9.6	8.1	42.1	16.7	19.5-	17.7
2005	5.1	1.7	4.7	2.0	41.0	4.9	11.8-	15.3
2006	2.0	1.7	1.0	4.7	42.5	8.4	15.8-	12.3
2007	3.0	1.8	2.5	-1.4	40.9	-3.1	10.8	11.8
2008	2.4	1.9	1.5	3.5	41.7	6.4	15.0-	11.3
2009	2.4	2.0	2.9	2.2	41.4	3.6	8.3-	11.0
2010	3.3	2.0	1.7	2.5	41.7	2.8	0.5	10.0

المصدر: معدلات النمو الاقتصادي http://databank.xorldbank.org/en/country/algeria.le05/042014

معدلات النمو الديمغرافي، النشطين، المشتغلين، والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

السكان في سن العمل: 21/04/2014 http://.sesrtcic.org.ar.php:

- العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في ظل الانتعاش الاقتصادي وعدوة النمو الديمغرافي:

يلاحظ من الجدول أن فترة الانتعاش الاقتصادي التي بدأت منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تواصلت منذ 1995 في هذه الفترة أيضا ولكن بوتيرة أسرع، حيث وصل معدل النمو إلى مستوى قياسي في سنة 2003 بنسبة تقارب الـ7% (6.9%) ثم في حدود 5% في سنتي 2004، و2005 وبعد فترة من التقلص في سنتي 2008و 2009، فبسبب انخفاض أسعار النفط، عرف النمو انتعاشا في سنة 2010 بفضل جهود التنمية التي تبذلها الجزائر في إطار البرامج الحكومية التي كانت تهدف إلى تسريع النمو من خلال الاستثمارات الضخمة (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تفعيل البرنامج الإضافي لدعم النمو وبرنامج دعم وتسريع النمو الاقتصادي)، إضافة إلى تحسين مستوى الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى مستوى 3.3%.

ومن جهة أخرى، نلاحظ عودة النمو الديمغرافي للتسارع من جديد من 1.5%في سنة 2000 إلى 1.7% 2005 و2006 ثم 2% في 2009 و2010. ولكنه بقي أقل من المسجل في عموم الوطن العربي في سنة 2005 حيث كان يقدر بـ 2.1%[1]. كان ذلك بسبب عودة معدلات الخصوبة الإجمالية للارتفاع من جديد (من 2.4 طفل في 2000 إلى 2.9 طفل في 2010) وعودة معدلات النمو الطبيعي للتسارع من جديد (من 1.5%في 2000 إلى 2% في 2010). بدمج الملاحظتين يمكن القول بأن النمو الديمغرافي بالرغم من تسارعه إلا أنه لم يعق عجلة النمو الاقتصادي، بل يمكن أن يكون النمو الاقتصادي هو الذي أدى إلى تسارع النمو الديمغرافي من خلال تحسين مستويات المعيشة الذي يؤكده تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، والذي يشير إلى التراجع اللافت لمؤشر الفقر البشري وتطور نمط الاستهلاك في الجزائر[2].

[1]-أحمد قطيطات: الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، مرجع سابق ذكره، ص419

[2]-محمد الصغير بابس رئيس المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، في تصريحات لـ"الرؤية الاقتصادية" في التقرير الثالث من نوعه منذ العام 2006 (جاء التقرير في شكل مسح شامل لدراسة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري على نطاق واسع طيلة الأعوام العشرة الماضية في البنية الاجتماعية للمجتمع) التقرير على موقع الانترنت للرؤية الاقتصادية عنوانه

Http://www.alrroya.com/npde/8156.le21/21/2009

خاتمة الفصل

إن ارتفاعا مؤشرات الخصوبة منذ الاستقلال أدى إلى وصولها إلى مستويات قياسية في بداية سنوات 1970، وبعدها بدأت تتراجع ببطء، إلا أن وتيرة انخفاضها تسارعت بداية من سنة 1986 ومعها أيضا وتيرة النمو الطبيعي، مما أدى إلى تغير السياسة السكانية من سياسة تشجع النمو الديمغرافي إلى سياسة تعمل على الحد منه معتبرة أنه سبب في التخلف، لتتحول إلى سياسة تنموية شاملة تعتمد على نشر التعليم للجميع والتوعية بمخاطر النمو الديمغرافي السريع دون التدخل في السلوكيات الديمغرافية للأسر. أما في الجانب الاقتصادي اهتمت الجزائر بسياسة التصنيع الضخمة التي أدت إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة في الفترة 1973-1979 والتي قدرت بـ 6.7%، حيث كانت مرتبطة أساسا بقطاع المحروقات في إطار الاقتصاد المخطط، ومن جهة ظهرت هشاشة الاقتصاد وتبعيته لتقلبات أسعار النفط نظرا لارتباطه بهذا القطاع ارتباط يكاد يكون تاما، نتيجة ذلك تمثلت في تقلص معدلات النمو الاقتصادي التي وصل متوسطها في الفترة 1980-1989 إلى 2.9% أقل بكثير مما تحقق في الفترة الأولى. ابتداء من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا أبرزته معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة المحققة بداية من تلك السنة، حيث وصل متوسط معدل النمو في الفترة 2001-2010 إلى 3.7% أكبر مما تحق في الفترة السابقة بنقطتين، كان ذلك نتيجة استثمارات الكبرى التي سطرتها الدولة في إطار برامج إنعاش ودعم النمو المختلفة.

خلاصة

عامة

خلاصة عامة

الكل متفق على أهمية العنصر البشري المتميز بالتكوين و الحامل للأفكار في الاقتصاد،و لا أحد ينكر أهمية عنصر العمل سواء العادي أو المؤهل في عجلة التنمية، غير أن المفارقة تكمن حينما يختلف المنظرون و تتباين نتائج الدراسات الإحصائية حول طبيعة الدور الذي يلعبه النمو الديمغرافي و هو الذي ينتج هدين المصدرين المهمين للنمو (العنصر العادي أو العنصر المؤهل). فالعلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي ليست بعلاقة الواضحة أو المباشرة و البسيطة و كل النظريات التي جاءت في هدا الإطار لا تعدو أن تكون محاولات لتفسير واقع قد لا يكون هو السائد في كل زمان و لا في كل مكان. فالنمو الديمغرافي المرتفع، عكس ما توقعه مالتوس، ساعد أو بالأحرى لم يكن عائقا أمام بعض الدول النامية للتطور كالصين، بينما النمو الديمغرافي المنخفض لم يمكن فرنسا للتطور في فترة ما . و مالتوس نفسه الذي امتلأت أطروحاته في زمن ما، بالمخاطر الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتبرها لازمة للنمو الاقتصادي، استطرد في فترة أخرى من حياته ليعتبر أنه من الضروري ألا يفقد الإنسان رغبته في الزواج و تكوين الأسرة و إنجاب الأولاد، لأن تلك الرغبة حافز ضروري للإنسان لكي يعمل باستمرار و يكثف جهوده لجمع المال و الثروة بهدف إعالة أفراد أسرته، و غياب هده الرغبة تجعل منه شخصا غير مهتم لا بالعمل و لا بالإنتاج في إشارة إلى أهمية النمو الديمغرافي بالنسبة للنمو الاقتصادي، و هي الأهمية التي بينتها النظرية الكنزية من بعده بخصوص دور النمو الديمغرافي في تحديد مستوى الطلب الكلي. من جهة أخرى، جاءت عدة دراسات نظرية و ميدانية لتربط الخصوبة و بالتالي النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي و مستوى المعيشة، و في هدا الإطار بين إيسترلين أن الضغط الموجود على مستوى سوق الشغل من شأنه أن يؤدي إلى تحديد مستوى الخصوبة لدى الأجيال التي تعاني منه، مما يعني أن الأجيال كثيرة العدد تلجأ بسبب هدا الضغط إلى تقليص الولادات. كما أن بيكر ربط الخصوبة بالدخل الفردي و بمستوى رأس المال البشري. و في هدا السياق نجد بأن تحسن مستوى معيشة الأفراد يمكن أن يؤدي إلى نتيجتين متناقضتين، فهو إن كان ساعد على زيادة الولادات في الدول النامية فإنه في المقابل قد أدى إلى التخفيف منها في الدول التي بلغت مستويات مرتفعة من التطور التكنولوجي.

يوجد الكثير من التحاليل النظرية التي حاولت تفسير العلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي، فمنها من اعتبرتها طردية و منها من اعتبرتها عكسية و منها من رأت أنها منعدمة، فلا يوجد رأي واحد بخصوص طبيعة هده العلاقة. و في هدا الإطار يمكن أن يمثل النمو الديمغرافي فرصة أو هبة ديمغرافية،أو أن يكون غبئا تتحمله الدول، فالمتشائمون من النمو الديمغرافي بزعامة روبارت مالتوس، يستندون أكثر على ما رأوه من مظاهر المجاعة و الفقر التي انتشرت في كثير من دول العالم المتخلف مما أوحى بأن

النمو الديمغرافي السريع هو المتسبب الرئيسي في فقر و تخلف هده الدول. في حين يرى المتفائلون النمو الديمغرافي يعتبر يعتبر داعما للنمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الطلب ومن خلال الضغط الذي يمارسه على موارد العيش مما يشجع على الاختراع و الإبداع (بو ساريب) . أما المحايدون فيعتبرون أن مشاكل الاقتصاد إنما مصدرها سوء التسيير أكثر من كونها مسألة ديمغرافية و أن تخلف الدول هو الذي يؤدي إلى النمو الديمغرافي السريع و لا يعتب هدا الأخير سببا في التخلف، فالمشكلة السكانية على مستوى الدول النامية هي مظهر لمشكلة أعمق تدل على عجز النظام في تحقيق شروط التنمية و التقدم.

من خلال دراستنا لتطور السكان و السياسة السكانية بالجزائر، اتضح لنا بان هده السياسة تغيرت من سياسة تشجع النمو الديمغرافي مند الاستقلال، إلى سياسة تعمل على الحد منه بداية من منتصف الثمانينيات معتبرة أنه سبب في التخلف، لتتحول في السنوات الأخيرة إلى سياسة تنموية شاملة تعتمد على نشر التعليم للجميع و التوعية بمخاطر النمو الديمغرافي السريع دون التدخل في السلوكيات الديمغرافية للأسر. و في المقابل عرفت معدلات النمو الطبيعي كدا مؤشرات الخصوبة في الجزائر ارتفاعا متواصلا مند الاستقلال، أدى إلى وصولها إلى مستويات قياسية في بداية سنوات 1970 . مند تلك الفترة بدأت هده المؤشرات تتراجع ببطء. إلا أن وتيرة انخفاضها تسارعت بداية من سنة 1986 إلى غاية سنة 2000نتيجة بروز عدة عوامل ساهمت في هده العملية كانتشار وسائل الحمل. و من جهة أخرى كانت بداية 2001 مسار معاكس للمؤشرات تمثل في الارتفاع من جديد، مما أدى تطور النمو الطبيعي للسكان في الجزائر إلى الارتفاع بسبب انخفاض معدلات الوفيات و بقاء معدلات الولادات في مستويات مرتفعة، ثم تقلصا بسبب انخفاض معدلات الولادات بداية من منتصف الثمانينيات إلى غاية هده سنة 2000 .

اعتمدت الجزائر مند الاستقلال على سياسة تنموية ترتكز على الاقتصاد المخطط، حيث تبنت إستراتيجية الصناعات المصنعة مرتبطة أساسا بقطاع المحروقات و كانت نتائج هده السياسة تتمثل في تحقيق معدلات نمو كبيرة في الفترة1973،1979 غير أن المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات و سوء التسيير، إضافة إلى الأزمة العالمية لسنة 1986 كشفت عيوب هده الإستراتيجية و حدود هدا النمط من التسيير للاقتصاد، و أظهرت من جهة هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعيته لتقلبات أسعار النفط. كل دالك أدى إلى تقلص معدلات النمو الاقتصادي التي وصل متوسطها في الفترة 1980،1989 إلى 2.9 بالمائة و هو متوسط أقل بكثير مما تحقق في الفترة الأولى، وتواصل تدهور الاقتصاد مند تلك السنة إلى غاية منتصف التسعينيات، حيث و باللجوء إلى مساعدات المؤسسات المالية الدولية و صندوق النقد الدولي بالخصوص الذي سطرت معه الجزائر برنامجا للتعديل الهيكلي. ابتدا من

2001 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا تمثل في معدلات النمو الكبيرة المحققة بداية من تلك السنةو التي وصل متوسطها في الفترة 2001 و 2010 إلى 3.7 بالمائة .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

1. أحمد قطيطات: الهبة الديمغرافية في الوطن العربي ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، 12-13 نوفمبر 2007، ص410
2. أيمن زهري: ديمغرافية الشباب العربي، الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية. اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي، إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية. أو ظبي 29-31 مارس 2009، ص19
3. بن زهري، ديمغرافية الشباب العربي الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية اجتماع الخبراء حول تعزيز الانصاف الاجتماعي إدماج قضايا عملية التخطيط والتنمية أبو ظبي 29-31 مارس 2009 الأسكواuN-ESCWA ص20
4. خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، **ط1** ، **الأردن**، دار الحامد، 2009ص 190
5. رولان بريسبا، التحليل السكاني – المفاهيم والطرق والنتائج – الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ترجمة رياض ربيع، ص 176.
6. سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحتمصطفى: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية. مكتبة الإشعاع ،مصر، 1999، ص39
7. عبد الرءوف عبادة وعبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات نفط سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، الندوة الدولية حول، الجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية، الدولة الاقتصاد المجتمع الجزائر 08-09 2012/12
8. عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري: علم السكان، نظريات ومفاهيم دار الرضا للنشر دمشق، 2002، ص15.
9. عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي الجزء 2، مجموعة النيل العربية، مصر 2003، ص 217
10. علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، الأردن، دار المعرفة الجامعية، 2008 ،ص43
11. فتحي محمد أبو عيانة، دراسة في علم السكان، ط3، لبنان، دار النهضة العربية، 2002، ص 123.
12. محمد حنفي: الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، كلية التجارة طنطا، 1992.
13. محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو.مجلة الباحث، العدد10، 2012.
14. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
15. مفكر جزائري عالمي اهتم بقضايا الفكر والتنمية والنهضة، اشتهر بالمعادلة التالية: الإنتاج+الاستهلاك=الواجب+الحق.

المجلات والتقارير:

1. بلمير بلحسن، العمليات الديمغرافية وأثرها على الهرم السكاني للأعمار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 18، 2002، ص 158.
2. كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد08، 2005

3. محمد الصغير باباس رئيس المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، في تصريحات لـ الرؤية الاقتصادية، في التقرير الثالث من نوعه منذ العام 2006، جاء التقرير في شكل مسح شامل لدراسة التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري على نطاق واسع طيلة الأعوام العشرة الماضية في البنية الاجتماعية للمجتمع، التقرير على موقع الانترنت للرؤية الاقتصادية عنوانه:
4. محمد بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقسنطية) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص187

المذكرات والبحوث :

1. فكرون السعيد: إستراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية حالة الجزائر-دراسة نظرية-رسالة
2. موزي بلال: الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2003.
3. موسى سعداوي: دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. A.Hemal t. I hafad, la transition de fécondité de population en Algérie. Op.Cil, P.66‘
2. A.M Bahri ; Population et économie en Algérie, Op.Cit P150
3. addel-Ilahyaakoudb : dynamique démographique au Maroc et en Algérie : ressemblances et dissemlance des évolution eécentes. Colloque international. , Association internationalesdes démographe de lanfue français, AIDELF, P571
4. Ahmed Benbitour : L’expérience algérienne de développement (1962-1991) Ed.Dar.Echrifa.1992-P35
5. Ahmed Bouyacoub : L’entreprise publique et l’éconolie de marché (1988-1993) les chaiers du CREAD N°39
6. Ali kouaoci : tendance et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986 .revue population, N°2 volume 47 ,1992. P327
7. ammar boumghar : les structure prestaire de service de planification famille : des difficultés persistantes malgré leur multiplication, les documents et Manuels de CEPED N°8 Centre français sur la population et développement ,CEPED ,Paris ,P85
8. Ammar boumghar : les structure prestaire de service de planification familiale : des difficultés persistantes malgré leur multiplication Op,cit ,P85.

9. Bairoch In : Jean Arrous : Les théories de la croissance .Ed .du Seuil ,Paris 1999. P15.
10. Banque Africaine de Développement :(BAD) comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb .Note Économique, 2011,P3
11. Bloom, d, canning . d. and malaney , p, demographic transition economic: growth in asia population and development review , vol ,26, (2000), p123
12. Bloom, d, economic development and the demographic transition : the role of cumulative causality p,n 51 , 1957
13. Bloom, D. demographic transition and a economic opportunity : the Jordan 2001
14. C.Bardinet :la répartition géographique de la population algérienne. CICRED Séries (la population de l'Algérie)world population year, 1974,P.64
15. Cédric Colliger Démographie ,Fécondité et croissance économique en France : une analyse climatérique . Op Cit P23.
16. David begg, stanley ficher dornbusch : Macroeconomic. ed. dunod, paris, 2002p, 294
17. Dominique guellec pierre ralle : les nouvelles théories de la croissance op .cit. p. 160
18. fatihatalahite : l'éconmie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures tendance économiques AFMAR/IDEES Printemps/été/2006.83
19. François Perroux In : Marc Nouschi & Régis Bénichi : la croissance au 19eme et 20emesiécles :Histoire économique ,temporaire Op.Cit P46
20. G.Negadi, D.Tabutin, J.Vallin ; situation démographique de l'Algérie, Op.Cit31
21. Gabriel Bliek : la macroéconomie en fiche. Ed Ellipses, Paris ,2002. P99
22. Georg Tapinos : la démographie : population économie sociétés, Op.Cit ,P112
23. Gilbert Blardone, Progrès économique dans le tiers monde : Population active, productivité, croissance et développement. cahiers de l'institut International d'études Social. Libraire social et économique, Paris ,1973

24. Hamza chérif Ali : Population et emploi en Algérie ; tendances récentes et perspectives. P13
25. HocienBenssad : Économie développement de l''Algérie. OPU.Alger.1979.P113
26. Hocine Benissad : Algérie : restrictions et reformes économique (1997-1993) OPU.ALGER,1994-P22-23
27. jean Paul barbier : l'intermédiation sur marché travail dans les pays du Maghreb : Étude comparative entre L'Algérie, le Maroc et Tunisie Bureau International du Travail BIT Genève 20006P22
28. jean-françoisdaguzan : démographie économie développement : l'enjeu stratégique de l'Afrique du notes de la fondation pour la recherche stratégique (FRS) ,mars ,2006
29. Jean-Luc Gaffard : les mécanismes de la croissance : croissance et cycle. Cahiers Français ,N°323, 2004. P03
30. Jean-Paul Barbier :l'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb : Etude comparative entre l'Algérie, le Maroc et Tunisie, Op.Cit ,P21
31. Jeffery G. Williamson, Growth, Distribution and Demography Some lessons from History Exploration In economic History, N°35, 1998 ,P242
32. Kathérine Schubert : Macroéconomie : Comportements et croissance. Ed. Vuibert, Paris, 2000. P199
33. Kuznet In : Marc Nouschi & Régis Benichi : La croissance aux 19emeet 20eme siècles : Histoire économique contemporaine .Ed. Ellipses. Paris 1990. P44
34. Kuznet . In Marc Nouschi & Régis Benichi : La croissance aux 19emeet 20eme siècles Histoire économique, contemporaine Op. Cit P46.
35. les conclusions du Conseil d'Administration du FMI après les consultation de 2007 avec L'Algérie
36. Lhaocine Aouragh : la planification de développement à l'épreuve de la démographie : la situation alarmant de l'emploi les documents et manuels du CEPED N° 8 , centre français sur la population et développement (CEPED) ,Paris, 1996.P124

37. Marc Montoussé : la dynamique de l'économie : la croissance. Cahiers Français, N°315 ,2003 ,P70
38. Marc Nouschi& Régis Benichi : La croissance aux 19eme et 20eme siècles Histoire économique, contemporaine P45.
39. Messaoud Zemouri : la portie de succès du poste-ajustement dans le cas de L'Algérie, Revue des Science économique et de Gestion ,N°2 2003, P,43
40. ministère Population :*Politique nationale de population û l'horizon 2010/Synthèse. Op.Cit,* P.
41. Mohamed gaid : Impact de la transition démographique sur le marché du travail :état des lieux perspectives à l'horizon 2045 cas de l'Algérie op.cit. p. 16
42. Mohamed mazouz :population, société et développement en Algérie :facteur historique et problème actuel, Op.cit, P33
43. N.Dekkar ; Évolution et perspective de la pratique contraceptive en Algérie. Journal international de biotique ? 2002 ,vol ,13 N34
44. OCDE des idées pour la croissance ; Al 'initiative de Maichel Ed Économique, Paris, 2003, P29.
45. Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. revue science humaines N°34.Déc.2010 P27.
46. Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie. Op.cit. P31..
47. Rachid benyahia : aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie, op, cit,p,36
48. Rafik Bouklia Hassane & Fatiha Talahit : Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, op, cit p. 417
49. Sabien mage & français :les mécanismes de la nouvelles théories de la croissance, Cahiers Français, N°323 2004, P55
50. Sabien mage & français :les mécanismes de la nouvelles théories, de la croissance, Op. Cit P09
51. sabine mage nadjat el mekkoui de freitas : les mécanismes de la croissance : les nouvelles théories de la croissance. OP. CIT, P 09
52. Samia Gharbi : les PME/PMI en Algérie : état des lieux Cahiers du LAB RII N°238.MARS 2011P5

53. Soow, R .M technical progress and a aggregate production function review of economics and statistics ,vol.39p312
54. Vitorio campanelli : le capital humain dans les politiques pour la croissance économique. Revue : recherches sociologiques n° 2,3 2005 , p 9 -
55. williamC.Byrd : Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle. Op.Cit. P61
56. Xavier MateosPlanas the demographic transition in Europe, A Neoclassical Dynastic Approach Review of Economic ,Dynamics N°5, 2001 ,P673
57. Yves Montenay & Mehdi Lnhlou : Économie, politique et démographie au Maghreb. Op. Cot P.50
58. zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in Alegria : discrepancies between planning and Outcomes. Population and développement .review .vol38. Issue supplementsl,Oct, 2012, P81
59. zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in Algeria : discrepancies between planning and Outcomes. Population and development review vol38. Issue supplements,Oct ,2012, P82
60. Zahia Ouadah-Bedidi & Jacques Vallin Fertility and population policy in algeria : discrepancies between planning and Outcomes . op . cit. ,p 188
61. zahia Ouadah-Bedidi & jacquesVallin Fertility and population policy in algeria : discrepancies between planning and Outcomes.Population and development review vol38. Issue supplementsl,Oct ,2012, P82
62. zahiaoudaah-bedidi : fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1994 INED documents de travail N°185 Oct 2012.P2

مواقع الأنترنت:

1. Aberrahmane Mebtoul : le rapport du gouverneur de la banque D'Algérie du 15 octobre 2009,www.alterinfo.net/lerapport-dugouverneur-dela-banque-d'Algérie.le 05/11/2009.
2. djilal sari : la maitrise de la croissance démographique en Algérie, Op.Cit.P205
3. Djilali Sari/ la maitrise de la croissance démographique en Algérie , Op ,cit, p 201

4. http :www.ons.dz/MG/PDF//table-2012le 10/04/2014
5. http://ons.dz/IMG/PDF/demographie_algerienne2010-2PDFle05/04/2014
6. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
7. http://www.alrroya.com/node/8156,le 12/12/2009
8. Http://www.alrroya.com/npde/8156.le21/21/2009
9. http://www.bank-of-algeria.dz/rappoert_ba_2011/chap_2011.PDF.le10/04/2014
10. Httpp//algeriepyrenees.com/article-Algérie-le-contrôle-des naissances-le 15/04/2013
11. world perspective université de sherbrookke sur site : http://perspective.usherbrook.cale,21/07/2009
12. www.actualité el-annbi.com/article, le 05/11/2009.
13. www.algeria.com/forums/business-ffaires/21829-les recommandation-du-FMI date du 11/02/2008
14. -www://www.djazairnewes.info, le25/05/2012
15. zahia ouddah-bedidi : l'avenir des programmes de planning familial en Afrique : baisse rapide de la fécondité et politique de population en Algérie (une évolution paradoxale) . proposition de communication pour le conférence de L'UEPA 2007sur le site ttpp://uaps2007.princeton.edule 05/12/2009
16. فيليب فارغاس، علم السكان (علم السكان كفرع معرفي يهتم بالنساء) ترجمة لميس النقاش، http://wwwunfpa.org/about/ed/executivedir.htm, le 26/12/2009
17. هاشم نعمة العراق، الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، الجزء الأول

ملخص الدراسة

يعتبر النمو الديمغرافي من أهم المؤشرات الديمغرافية و هو يتغير في المجتمع من فترة إلى أخرى سواء بالزيادة أو النقصان، و يكون دلك من خلال معدلات المواليد و معدلات الوفيات، فالزيادة في النمو الديمغرافي تخلف أثار في عدة مجالات، الاقتصادية منها على وجه الخصوص.

و لمعرفة أثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي، تم التطرق إلى هدا الموضوع في الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 2010و كان دالك من خلال دراسة تحليلية لتطور السكان (نمو السكان، معدل المواليد، معدل الوفيات،)و كدا تطور النمو الاقتصادي يتسليط الضوء على السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة في تلك الفترة.

انطلاقا من الفرضيات التي تم وضعها و تحليل معطيات نسب الجداول تم التوصل إلى أن هناك علاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة : النمو الديمغرافي، النمو الاقتصادي، معدل الوفيات، معدل المواليد، معدل النمو الطبيعي

Résumé

La croissance démographique des indicateurs démographiques les plus importants , un changement dans la société de temps à autre augmenter ou diminuer , et pétrir être grâce à des taux de natalité et de mortalité , augmentation de retard de croissance démographique élevé dans plusieurs domaines , ceux économiques en particulier .

Pour connaître l'impact de la croissance démographique sur la croissance économique , ont été adressées à ce sujet dans la période de 1962 à 2010 , et était Dalk par l'étude analytique de l'évolution de la population (croissance de la population , taux de natalité , taux de mortalité ,) , et ADC évolution de la croissance Atsulait lumière économique sur la politique préconisant le développement de l'Etat dans cette période .

Sur la base des hypothèses que les taux de données de tableaux ont été élaborés et analysés a été atteint qu'il existe une relation entre la croissance démographique et la croissance économique .

Mots-clés : la croissance démographique , la croissance économique , de la mortalité , taux de natalité , taux de croissance naturelle